

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

التخطيط والأوضاع الديموغرافية والجيوسياسية في القدس

تأليف: نداف شرغاي
ترجمة: د. عدنان أبو عامر

إدارة الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية - بيروت
1434هـ- 2013 م

التخطيط والأوضاع
الديموغرافية والجيوسياسية
في القدس

تأليف: نداف شرغاي

ترجمة: د. عدنان أبو عامر

إصدار إدارة الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

حزيران/ يونيو 2013

التخطيط والأوضاع الديموغرافية والجيوسياسية في القدس

تأليف: نداف شرغاي «أصدره عام 2010»

ترجمة: د. عدنان أبو عامر

الطبعة الأولى

1434هـ - 2013 م

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-0-2215-4

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة القدس الدولية)

مؤسسة القدس الدولية

تلفون: 25 17 75 1 961 +

فاكس: 26 17 75 1 961 +

ص.ب.: 113/5647، **بيروت – لبنان**

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

جدول المحتويات

مقدمة المترجم

ينشغل الفلسطينيون والعرب كثيراً بالحديث عن الحق التاريخي لهم في مدينة القدس، وهو ما تثبته الحقائق السياسية والمعطيات الواقعية، في حين تنبه الإسرائيليون إلى أمر لم يشغل بال أصحاب الحق الأصليين، والكتاب الذي بين أيدينا اليوم، الصادر عن «مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة»[1]، يتطرق بالتفصيل لهذا الأمر، متمثلاً بالإحصائيات والأرقام، بحيث يقدم «خارطة طريق» لصانع القرار السياسي في «إسرائيل» لتحقيق هدفين لا ثالث لهما:

1- رفع مستوى التواجد اليهودي في المدينة المقدسة.

2- تخفيض التواجد العربي إلى أدنى حد ممكن.

يناقش الكتاب التغييرات التي طالبت السلطات الإسرائيلية بإجرائها على خطة تطوير القدس، مركزاً على تغيرين لم تنتبه إليهما الأوساط السياسية؛ وهما: التغير الديموغرافي، والواقع الجيو-سياسي، ومشدداً على تأثيرهما في واقع القدس الحالي ومستقبلها السياسي، وطبيعة الترتيبات السياسية التي ستطرأ عليها في إطار المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين.

محاور الكتاب

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول أساسية مرفقة بكمٍّ من الجداول الإحصائية والأرقام المحدّثة، على النحو التالي:

1- يتناول الفصل الأول البعد الديموغرافي في الصراع على المدينة، ومدى احتياجات السكان اليهود للمزيد من الشقق السكنية.

2- فيما يتناول الفصل الثاني الواقع الجيو-استراتيجي للمدينة، وأثره في طبيعة اتخاذ القرارات ذات الصلة ببعض التحسينات الميدانية.

3- ويتعرض الفصل الثالث لمشكلة الأراضي القائمة في القدس، وعدم تنظيم وضعها القانوني، مستحضراً عدداً من التبعات والإشكاليات التي تواجه «إسرائيل» في هذه القضية.

---

1) مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، مؤسسة بحثية إسرائيلية، تأسس عام 1967، ويركز نشاطاته في القضايا المركزية والاستراتيجية التي تمثل جدول أعمال «إسرائيل» والشعب اليهودي، ومن أهم اختصاصاته: العلاقات الخارجية لـ«إسرائيل»، الإعلام، رصد ظاهرة «معاداة السامية»، الصراع الإسرائيلي-العربي، السياسات الاقتصادية. خلال سنوات عمله التي تزيد عن الـ40 عاماً، عمل في المركز ما يزيد على 350 باحثاً من داخل «إسرائيل» وخارجها، وأصدر ما يقرب من 800 كتاب وبحث ودراسة، باللغات العبرية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، وغيرها. يفرد المركز وحدة خاصة لبحث مستقبل مدينة القدس في إطار المفاوضات الجارية مع الفلسطينيين، رابط المركز: www.jcpa.org.il . [المترجم]

يركز الكتاب جميع محاوره البحثية على المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على المدينة المقدسة، وما يتضمنه ذلك من رفع نسبة المواليد بين اليهود، وتهجير الفلسطينيين، والمخططات الاستيطانية، ودور الحكومة الإسرائيلية في تطبيق ذلك.

ويذهب المؤلف إلى أن هذه المخططات شملت تحسين اقتصاد المدينة، ومستوى الحياة فيها، وتحويلها إلى مزار ديني وسياحي.

وعلى الرغم من ذلك يرجح الكاتب أن «إسرائيل» كدولة، ستجد صعوبة حقيقية في منع الهجرة الفلسطينية إلى داخل حدود المدينة المقدسة، خاصةً إذا تم حرف مسار الجدار الفاصل باتجاه الغرب والجنوب والشمال، نحو الأحياء السكنية اليهودية.

يستذكر المؤلف تصريحات «دافيد بن غوريون» أول رئيس حكومة إسرائيلية حول القدس، بقوله: «يجب جلب اليهود للإقامة في مدينة القدس بأي ثمن، ويجب توفير أغلبية يهودية عددية في المدينة خلال زمن قصير، وعلى اليهود الموافقة على السكن في القدس في أي منازل مؤقتة، وعدم انتظار الشقق الجاهزة».

الهجرة اليهودية من القدس

يبدو جديراً في هذه المقدمة استحضار عدد من الإحصائيات الواردة في هذا الكتاب، حيث بلغت نسبة السكان اليهود إلى المواطنين العرب في القدس حتى سنة 1967، 74% مقابل 26% على التوالي.

وبعد احتلال المدينة، قُدّمت توصيات عديدة لصناع القرار الإسرائيلي لرفع نسبة السكان اليهود، وأوصت رئيسة الحكومة في حينه «غولدا مائير» بالعمل على رفع نسبة اليهود بمقدار 3% حتى سنة 1982، بعد أن بلغت نسبتهم 73.5% سنة 1973 مقابل 26.5% للعرب.

ومن هنا تركزت جهود الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، واللجان الحكومية المشكلة لمعالجة أوضاع القدس لهذا الغرض بالتحديد.

يشير الكتاب إلى أن معدلات الهجرة اليهودية من مدينة القدس إلى داخل إسرائيل ووسطها آخذ في التزايد والارتفاع منذ العقود الثلاثة الأخيرة، مقابل تزايد معدلات الهجرة الفلسطينية، والسكن في قلب المدينة المقدسة.

وقد دفعت هذه الحقيقة بالمؤسسات الإسرائيلية العاملة في المجال الديموغرافي إلى التحذير من «وضع خطير» ستصل إليه المدينة المقدسة حتى عام 2020.

يستحضر المؤلف أسباباً عدة تقف وراء تراجع نسبة اليهود في المدينة المقدسة، أهمها:

1- زيادة معدل الولادة عند العرب مقارنةً بما عند اليهود، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود 30 حالة ولادة لكل ألف من العرب، مقابل 25 ولادة لكل ألف من اليهود.

2- تأخر سن الزواج والإنجاب عند الشباب اليهودي حتى سن 25، بينما يبلغ عند الشاب العربي سن الـ19، وتبلغ نسبة الأزواج الراغبة بالإنجاب على الفور عند اليهود 31%، فيما ترتفع النسبة عند العرب إلى 42%.

في المحصلة، يؤكد الكتاب أن معدل التزايد السكاني في القدس عند العرب يبلغ ثلاثة أضعاف المعدل الخاص باليهود، وفي هذا السياق تشير الأرقام التي يوردها إلى أن العقود الأربعة الأخيرة شهدت ارتفاعاً بنسبة 146% في عدد السكان اليهود، فيما بلغت نسبة زيادة المواطنين العرب 280% للفترة نفسها.

وفي أواخر سنة 2008 وصل عدد سكان مدينة القدس 764 ألف نسمة، منهم 495 ألف يهودي، و270 ألف عربي.

معدل المواليد

في المقابل، يشير الكتاب إلى سعي الجمعيات اليهودية للحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في القدس لبسط سيطرتها عليها، ومنحها لليهود في وقت لاحق، غير أنه يشير إلى وجود عدد من العقبات التي تقف أمام تحقيق ذلك، ومن أبرزها:

1- خشية «إسرائيل» من ردة الفعل الدولية على خطوات قد تعتبر سياسية على أراض تعتبر محتلة خلف الخط الأخضر.

2- اكتشاف حالات تزوير عديدة لبيع أراض في القدس، وامتناع البريطانيين والعثمانيين في العقود السابقة عن القيام بهذه الخطوات للسبب ذاته.

3- عدم التعاون الأردني، الذي يحتفظ حتى اللحظة بملفات وأوراق ووثائق تاريخية تعتبر «كنزاً» تاريخياً «لإسرائيل».

غير أن العنصر الأساسي الذي يؤثر في تراجع نسبة السكان اليهود في القدس يتمثل في نسبة الهجرة اليهودية المرتفعة منها؛ إذ تشير الإحصائيات إلى أن المعدل السنوي لهجرة اليهود من المدينة يصل إلى 16 ألف يهودي، ويُذكر هنا أن 300 ألف يهودي غادروها خلال العشرين سنة الماضية.

وتقترح الدراسة سلسلة من الخطوات التي يمكن اتباعها لوقف الهجرة اليهودية من القدس، فقد

أوضحت أبحاث واستطلاعات رأي إسرائيلية أن الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة تكمن في صعوبة العثور على فرص عمل مناسبة لليهود من جهة، والارتفاع الباهظ في إيجارات الشقق السكنية من ناحية أخرى.

وذكر الكاتب أن هناك العشرات من القرارات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والعديد من اللجان الوزارية لشؤون القدس، وطواقم من الخبراء، ولجان مهنية متخصصة لدراسة وضع المدينة، كلها أوصت بوضع العديد من الخطط المختلفة لوقف ما أسمته بـ«النزيف» اليهودي الحاصل نتيجة تزايد معدلات الهجرة اليهودية من المدينة، وتشجيع أكبر نسبة ممكنة من سكانها اليهود للبقاء فيها.

التفوق الديموغرافي

ذكر الكتاب أن جزءًا من التوصيات التي قُدمت للحكومات تتلخص في ضخ المزيد من الأموال لتثبيت العائلات اليهودية التي تشكو من ارتفاع باهظ في إيجارات السكن، ومحاولة توفير أكبر قدر ممكن من العائدات المالية لسكان المدينة من اليهود، لكن عدداً قليلاً من تلك التوصيات وجد طريقه إلى التنفيذ على أرض الواقع، بينما بقي الجزء الأكبر منها حبراً على ورق.

تقترح الدراسة خطوات عملية بين يدي صانع القرار الإسرائيلي من شأن تطبيقها «إحداث تغيير جوهري ملموس في مسألة الهجرة اليهودية من القدس، وصولاً إلى تغيير حقيقي في معدلات التفوق الديموغرافي التي تقف في صلب خطط تقسيم المدينة المقدسة».

ومن هنا يرى الكاتب في توسيع حدود بلدية القدس، وضم التجمعات اليهودية المحيطة بها، إجراءً إدارياً لا علاقة له بالأبعاد السيادية.

ويورد عدداً من المؤشرات الاقتصادية حول الفوارق الواضحة والكبيرة بين المرافق التحتية للمدينة في قسميها اليهودي والعربي، غير أنه يذكر قواسم مشتركة بينهما كمرافق البنية التحتية: المياه والكهرباء والهاتف والخدمات الصحية وغيرها.

يقدّم الكتاب في الخاتمة توصيات ومقترحات لصانع القرار الإسرائيلي، لا سيما الحكومة وبلدية الاحتلال في القدس، من أهمها:

1- رفع مستوى البناء اليهودي في الأحياء والقرى الواقعة شرق القدس، حيث أثبتت السنوات الماضية انخفاض هذه النسبة، أفقياً ورأسياً، من أجل الاستجابة لاحتياجات الخطة الخاصة بتطوير القدس حتى سنة 2030 على الأقل.

2- المبادرة لتنظيم وضع الأراضي في القدس، وتجاوز العقبات القائمة، من خلال الاستعانة بمستشارين قانونيين، وممثلين عن وزارة الداخلية، ووزارة البناء والإسكان، و«بلدية القدس»، بالتنسيق الكامل مع مكتب المستشار القانوني لرئيس الحكومة.

3- وضع حدٍّ للهجرة السلبية، عبر إدارة الصراع الديموغرافي ومحاولة تغليب نسبة السكان اليهود في المدينة المقدسة، ووضع المزيد من الكوابح على الهجرة المعاكسة من القدس.

وعلى الرغم من أن عدداً من مراكز الأبحاث الإسرائيلية كمركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، ومعهد أبحاث القدس، قدمت مقترحات عملية للحكومة، إلا أن الخطوة المطلوبة هي تخصيص الموازنات اللازمة لتطبيقها.

4- رفع مستوى الاستثمار الاقتصادي في القدس، حيث أشارت الإحصائيات إلى أنه بين عامي 1990-2006 وصل إسرائيل [1.178 مهاجراً جديداً، أقام 7% منهم فقط في مدينة القدس؛ أي ما مجموعه 85 ألف مهاجر].

يبدو مهماً في خاتمة هذه المقدمة أن نذكر أن مدينة القدس المحتلة تضم أكبر عدد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية بعدد 84 مستوطنة وبؤرة استيطانية تقريباً، وتضم المساحة الكبرى من حيث الأراضي الاستيطانية والبالغة 45615 دونماً، بنسبة 56% من مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات في الضفة الغربية، بحيث تكون نسبة مساحة المستوطنات بالنسبة إلى مساحة المدينة الإجمالية 76%.

قناعتي بعد ترجمة هذا الكتاب، أن التخوف الإسرائيلي من إمكانية «فقدان» القدس بعد احتلالها عسكرياً، تخوف مشروع ومبرر من وجهة النظر الإسرائيلية، لأسباب وعوامل تحفل بها الصفحات القادمة، وهو ما يتطلب من عرب القدس، القابضين على الجمر، مزيداً من الصمود والصبر، والمحافظة على «سلاح الديموغرافيا» غير القابل للهزيمة.

المترجم: د.عدنان عبد الرحمن أبو عامر

غزة-فلسطين- يوليو/ تموز 2010

خلفية الكتاب

بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين أول 2008، بعد إجراء سلسلة طويلة من المناقشات الرئيسة حول الخطة الجديدة لمدينة القدس، التي أعدها فريق برئاسة «موشيه كوهين»، قررت اللجنة الخاصة بالتخطيط والبناء في منطقة القدس، أن تعمل على تحصيل الموافقة في ضوء تقديم اعتراضات من الجمهور.

وبعد شهر، في أعقاب انتخاب «نير بركات»[2] لرئاسة بلدية الاحتلال في القدس، وبناء على طلبه، قدمت اللجنة اللوائية طلب إمكانية تطبيق تعليقاته قبل تقديم الخطة الرئيسة.

في شهر أيار/ مايو 2009، مثل «بركات» أمام لجنة وثائق المدينة، لإظهار تعليقاته، ونجح في إجراء بعض التغييرات.

في منتصف شهر حزيران / يونيو 2009 ، توجه كل من وزير الداخلية «ايلي يشاي»[3]، وأعضاء من بلدية الاحتلال في القدس، وأعضاء ورئيس بلدية مستوطنة «معاليه أدوميم»، ورئيس الكنيست، وجهات سياسية وحزبية أخرى، للقاء رئيس قسم المعلومات والتخطيط السياسي في اللجنة الإقليمية.

خلال اللقاء، أكد الوفد الزائر أن الخطة الموجودة بين أيديهم تختلف كلياً عن تلك الخطة التي تم تقديمها سابقاً، واستمرت اللجان العاملة في إقرارها سنوات طويلة، وبالتالي فقد أدخلت تغييرات جوهرية، دون مشاركة اللجنة المحلية.

المزاعم الأساسية في رفض الوفد للخطة الجديدة، تمثلت بالدرجة الأولى في مسألة الاحتياجات، ومدى قدرتها على توفير خطط إقامة مبانٍ سكنية في القدس، لكل من اليهود والعرب على حد سواء.

أكثر من ذلك، فإن التغييرات التي حصلت فعلاً تتعلق بأن الخطة أضافت نصيباً وافراً للسكان العرب من المناطق السكنية، في الوقت الذي قررت الخطة السابقة بأن تبقى مساحات خضراء مفتوحة، وفي الوقت ذاته، فإن هناك تناقصاً للمناطق السكنية الخاصة باليهود.

---

2) فاز «نير بركات» في رئاسة بلدية الاحتلال في القدس في نوفمبر / تشرين ثانٍ 2008، وهو مرشح علماني ورجل أعمال يميني، وعضو سابق في حزب كاديما، بحصوله على 52% من الأصوات اليهودية، حيث قاطع عرب القدس هذه الانتخابات، وقد أعلن أنه يخطط لتدمير ما تبقى من المباني العربية التاريخية ليمحو التراث العربي من داخل البلدة القديمة للقدس، بعد أن استقال من حزب كاديما احتجاجا على فكرة تقاسم المدينة المقدسة مع الفلسطينيين، بقوله إن القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وخلال حملته الانتخابية وعد بإقامة أحياء استيطانية يهودية جديدة في شطر المدينة الشرقي الذي احتلته «إسرائيل»، وضمته عام 1967.
«بركات» ضابط احتياط في وحدات المظليين في الجيش الإسرائيلي، ويحمل شهادة في المعلوماتية، وأخرى في الإدارة العامة من الجامعة العبرية في القدس، وأسس في 1988 مجموعة «بي آر ام» المعروفة في العالم لبرمجيات الحماية، ثم شريكاً في مجموعات «باك ويب» و«تشيك بوينت». المترجم

3) «إيلي يِشاي»، زعيم حزب «شاس» المتدين، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزير الداخلية، كان عضواً في بلدية الاحتلال في القدس عام 1991، ثم دخل الكنيست، وتقلد بين عامي 1996-2009 وزارات: العمل والرفاه الاجتماعي، الصناعة والتجارة والداخلية. عمل على توسيع البناء الاستيطاني في القدس تحت دعاوى دينية وسياسية، وتسبب أوائل عام 2010 بأزمة سياسية بين واشنطن و«تل أبيب» بعد الإعلان عن مشروع استيطاني في القدس خلال وجود نائب الرئيس الأمريكي في «إسرائيل». المترجم

هذه التغييرات أدت إلى نقاش جماهيري حاد، وجد أصداءه في مختلف وسائل الإعلام، ووصلت ارتداداته إلى منابر مختلفة وساحات متعددة، بما فيها قاعة الكنيست.

فريق من المعارضين للتغييرات الحاصلة، طالبوا بالعودة لمناقشة برنامج اللجنة المحلية، فيما طالب آخرون بأن يبقى المجلس الوطني للتخطيط والبناء هو الجهة التي تحسم التصويت على المناقشة.

بتوجيه من الوزير «يشاي»، بدأ الحوار بشكل غير رسمي بين أعضاء اللجنة الإقليمية وبلدية الاحتلال في القدس، في محاولة لصياغة نقاط الخلاف بين المخططين.

وقد كتبت هذه الدراسة قبل نهاية هذه الحوارات، وقبل أن تبدأ اللجنة الإقليمية الاستماع للاعتراضات على الخطة المودعة.

ولا تبدو هذه الدراسة معنية بصورة أساسية بالمسائل الإجرائية، سواء أجريت التغييرات الكبيرة في لجنة إقليمية بشأن مسألة الدخول في الخطة الرئيسة لليهود والعرب الذين يعيشون في القدس، وبالتشاور مع اللجنة المحلية أم لا.

هذه الدراسة تسعى إلى تلمس الجوهر، وتسليط الضوء على الآثار المترتبة على هذه التغييرات التي أدلى بها المخططان، بخاصة في مجالين ليسا قيد التخطيط، وهما: المجال الديموغرافي، والمجال الجيوسياسي. هذان المجالان لهما تأثير حاسم على الوضع في مدينة القدس، فضلاً عن الترتيبات السياسية في المستقبل.

الدراسة تمس أيضاً للمرة الأولى بالتفصيل واحدة من القضايا التي يدور النقاش حولها لسنوات عديدة، وتتمثل في ما يمكن أن أسميه «مؤامرة من الصمت»، وتتركز أساساً في تجنب تسوية الأراضي في شرقي القدس، وما يعنيه ذلك من أثر سلبي صعب، لعدم وجود أفق سياسي، وما يعنيه ذلك على كثير من جوانب التخطيط والبناء في المدينة.

النتائج الرئيسة

1- هدف التغيير الديموغرافي[4]:

المقصود فيها الهجرة الواسعة لليهود من القدس إلى هوامشها خلال العقود الثلاثة الماضية، جنباً إلى جنب مع الاتجاه العام نحو التحفز الواضح من قبل العرب بالهجرة نحوها.

وهذه من بين العوامل التي أدت إلى الحد من الأغلبية العددية اليهودية في القدس، وقد دفع هذا الواقع المؤسسات الإسرائيلية العاملة في مجال التخطيط والبناء للعمل في السنوات الأخيرة نحو تحديث وتصميم ماهية وطبيعة الهدف السكاني الديموغرافي في القدس لعام 2020، بحيث تجعله متكيفاً مع الواقع القائم.

4) بات التخوف «الديموغرافي» يشكل واحداً من أهم التهديدات التي تؤرق صانع القرار الإسرائيلي، في القدس وخارجها، فقد أشارت معطيات إحصائية حديثة صادرة عن الجهاز الإحصائي الإسرائيلي، أن مجموع سكان إسرائيل عام 2009 بلغ نحو 7,5 مليون نسمة، ونسبة العرب بحدود 20.3%، وتشمل فلسطينيي القدس المحتلة، بعدد يقترب من 1.26 مليون نسمة. المترجم

والحديث يدور هنا عن عدم عودة النسب التقليدية إلى الصيغة المتعارف عليها بأن يكون هناك 70% من اليهود، و30% من السكان العرب، على النحو الذي حددته الحكومات الإسرائيلية في سنوات السبعينات والثمانينات، وإنما الوصول إلى خطة ديموغرافية تنتج لنا 60% من السكان اليهود، و40% من السكان العرب.

2- التشكيك في تحقيق الهدف الديموغرافي «المقلص»:

ونقصد هنا التغييرات المتعلقة بأعمال التخطيط والبناء التابعة لمنطقة القدس، تلك التي تم تصميمها من قبل الخطة الرئيسة المحلية الخاصة بالخارطة الهيكلية للقدس من خارج الأرض، وما يعنيه ذلك من بناء إضافات على السكان العرب.

ولذلك قررت اللجنة المحلية إزالة بعض المباني الخاصة بعدد من الفئات السكانية، وهنا تحيط الكثير من الشكوك بإمكانية تحقيق الهدف الديموغرافي «المتواضع»، وهو ما نعنيه بالوصول إلى عام 2020، لتصبح نسبة اليهود 60%، ونسبة العرب 40%.

3- توفير الاحتياجات السكانية للعرب حتى عام 2030:

والمقصود هنا ذلك المخزون المقدر من الشقق السكنية والتخطيط للسكان العرب، وفقاً للخطة الرئيسة للجنة الإقليمية حتى عام 2030 كحد أدنى، وهذا هو تحقيق القدرة على البناء السكني، سواء من خلال تكثيف البناء، أو إنشاء أحياء سكنية جديدة، والقيام بسلسلة من التدابير الجديدة لتطبيق خطة بناء أماكن سكنية للقطاع العربي.

4- توفير الاحتياجات السكانية للعرب حتى عام 2020:

في ضوء أن اليهود الذين يعيشون في التخطيط السكاني القائم في الواقع الحالي، لا يجدون حاجاتهم المتوقعة حتى عام 2020 كافية، في ضوء توقعات النمو السكاني، وهي معطيات وردت في دراسة أعدتها البروفيسور «سيرجيو ديلا فرغولا»[5]، وقد أعدت الدراسة عام 2000، وأثبتت الوقائع الميدانية صحة توقعاتها بصورة نسبية مع بعض الزيادة والنقصان.

---

5) من مواليد إيطاليا، وقدم إلى «إسرائيل» عام 1966، خبير الديموغرافيا للجاليات اليهودية حول العالم، وتخصص في يهود غرب أوروبا، شمال أمريكا، أمريكا اللاتينية، «إسرائيل»، ويعمل متفرغاً في المعهد اليهودي، في الجامعة العبرية بالقدس. تركزت دراساته في الديموغرافيا اليهودية، العائلة، الاستيعاب، الهجرة، النسب السكانية، وخلال السنوات الأخيرة بات أحد الخبراء البارزين المسؤولين عن إعداد الخطة السنوية الخاصة بوضع التجمعات اليهودية في العالم، وفي سبيل ذلك أصدر أكثر من 30 كتاباً، ونشر أكثر من 100 مقالٍ كما عمل في السابق مستشاراً لعدد من رؤساء الحكومات الإسرائيلية، ورؤساء بلديات القدس المحتلة، ومنظمات ومؤسسات يهودية ودولية عديدة، وفي عام 1999 حصل على جائزة لمؤسسة الأبحاث اليهودية في العلوم الاجتماعية. المترجم

الجدير بالذكر أن هذه التوقعات الافتراضية تحاول قراءة معدلات هجرة السكان اليهود من مدينة القدس حتى عام 2020، وهي معدلات مماثلة لتلك التي شهدها العقد الماضي، إلى جانب تطبيق انخفاض الخصوبة في عدد السكان.

بالتوازي مع هذه المعطيات، وإلى جانب هذه التوقعات من الآن وحتى عام 2020، سيتم إضافة ما يقرب من 75 ألف نسمة.

واستناداً إلى الخبرة المكتسبة على مدى العقد الماضي، فإن هناك ثلث الاحتياجات على الأقل غير متوافرة، وهو ما يتطلب بصورة تلقائية العمل على توفير شقق سكنية للـ75 ألف ساكن يهودي حتى العام 2020، إلى جانب التخطيط البنائي القائم بصورة اعتيادية[6].

وتأتي هذه التوصية، في ضوء الخطط المعتمدة، التي أثبتت حقائق الواقع في مدينة القدس أن المخزون السكاني لا يلبي حتى الآن احتياجات السكان وفقاً للتوقعات السابقة.

5- التخطيط البنائي للأحياء اليهودية لم يتحقق:

جزء أساسي من المناطق المحددة مسبقاً، للأحياء السكنية اليهودية مثل: «راموت، غيلو، هار حوما، بسغات زئيف» إما أنها أراضٍ مملوكة للعرب المقدسيين، أو أنها أراضٍ غير مسجلة في الأوراق الرسمية.

وفي ظل الواقع السياسي، والسياسة المتبعة حالياً، واحتمال أن الدولة ستحقق ذلك المخزون الاحتياطي للتخطيط البنائي، وفرضية مصادرة الأراضي والعودة، وفقاً لقانون الأراضي والشراء للأغراض العامة لعام 1943، باتت اليوم قريبة من الصفر.

6- خلق التواصل بين الأحياء الحضرية في أحياء شرقي القدس وتلك الواقعة خارج المدينة ما يعزز مطالب الفلسطينيين السياسية:

كثير من القرارات التي اتخذتها اللجنة الإقليمية لإلغاء «المناطق الخضراء المفتوحة»، التي كانت تفصل بين الأحياء العربية داخل مدينة القدس ذاتها، وبين الأحياء العربية الواقعة خارج الحدود القانونية للمدينة.

وهنا يصل الحديث إلى مدى التأثيرات الجيوسياسية التي تتعلق بمستقبل المدينة في إطار المفاوضات السياسية التي تبحث الفرضيات والتوقعات الخاصة بالقدس وأراضي الضفة الغربية.

---

6) هذا الافتراض المركزي قدمه المخططون الشركاء لمدينة القدس، برئاسة «موشي كوهين»، رئيس الخطة الرئيسية لعام 2000.

لا بد من الحديث بصوت عال بعض الشيء هنا، خاصة إذا ما ارتبط بناء الشقق السكنية للسكان الفلسطينيين داخل حدود المدينة، باعتبارات سياسية وقومية، وليس فقط توجهات إسكانية معيشية بحتة.

بكلمات أخرى: جهد فلسطيني كهذا من شأنه رفع سقف المطالب الفلسطينية، وتحويل القدس إلى عاصمة للدولة الفلسطينية إذا ما قامت في المستقبل.

7- تهديد التواصل بمستوطنة «معاليه أدوميم»[7]:

هناك الكثير من التبعات والآثار والنتائج المترتبة على قرارات اللجنة الإقليمية الخاصة بالبناء في المناطق الجنوبية والشمالية من مدينة القدس، مثل أحياء: العيسوية، والطور، وتلك التي تقترب من الطريق الرئيس المؤدي إلى مستوطنة «معاليه أدوميم».

ما يعني بصورة أخرى إمكانية تهديد البناء اليهودي في تلك المناطق من جهة، ومن جهة أخرى، الحيلولة دون تملك اليهود لبعض الأراضي والمناطق بفعل التمدد الحاصل في البناء العربي الفلسطيني.

8- عدم وجود تسوية لأراضي شرقي القدس، وحالة الفوضى تصعب البناء:

إن عدم وجود تسوية لمسألة الأراضي في شرقي القدس، وتجنب «إسرائيل» المتعمد للقيام بتسوية لمسألة العقارات في هذه المنطقة من المدينة، يجعل من الصعب حتى اليوم، أن تقوم السلطات المختصة بالتخطيط في المنطقة.

وفي الوقت نفسه ، فإن واقع عدم وجود العقارات، يصعب الوضع بالنسبة إلى قطاعات كبيرة من السكان في شرقي القدس، بما يسمح لهم بالبناء من الناحية القانونية.

علماً بأن سياسة المستشار القضائي للحكومة منذ حرب الأيام الستة في يونيو/ حزيران 1967 في هذه القضية بالذات، تأخذ طابع الميل إلى الأسباب العملية والسياسية، من خلال تجنب القيام بتسوية ملكية معظم الأراضي في شرقي القدس.

---

7) أقيمت مستوطنة «معاليه أدوميم» في منطقة الخان الأحمر، ثم جرى توسيعها باستمرار، إلى أن أصبحت مدينة استيطانية، عام 1991 أعلن «أريئيل شارون» عن خطة لتوسيعها ليبلغ عدد المستوطنين فيها خمسين ألفاً، بدلاً من خمسة عشر ألفاً، وتصل مساحتها إلى خمسين ألف دونم، و حسب الخطة التي أعلن عنها في حينه، سيتم توسيع الأراضي الواقعة تحت سيطرة مجلس المستوطنة باتجاه الغرب، وستتصل مع الأحياء الاستيطانية في القدس، وستشرف الحدود الجديدة للمستوطنة على قرى ومخيمات فلسطينية مثل شعفاط والعيزرية والزعيم، ما يعني أن أراضي المستوطنة ستتحدر إلى قلب منطقة مسكونة حوالي مئة ألف مواطن فلسطيني. المترجم

وقد ساهمت هذه السياسة مساهمة كبيرة في البناء غير القانوني في شرقي القدس، وأثر بشدة في حق الفرد في الملكية، من خلال وجود بعض الظواهر «الفوضوية» مثل:

أ- وجود سجلات مكررة.

ب- وجود عدد من المعاملات المضادة.

ج- عدم السماح بخصائص الرهن العقاري.

علاوة على ذلك، فإن هذا الوضع يدعو إلى ظاهرة الاستيلاء على الأرض بالقوة، كما يحدث في الواقع القائم حالياً، والعديد منها حالات مزيفة.

وفي ضوء هذا الواقع السيء، فإنه لا يمكن لبلدية القدس أن تقوم بعملية التخطيط السليم، وتنفيذ أعمال البنية الأساسية، بدءًا بمرحلة التعليم، وصولاً إلى إنشاء وتنظيم مياه المجاري والصرف الصحي والكهرباء والطرق، وانتهاءً بغيرها من المرافق العامة للسكان.

وهذه الخدمات المطلوبة لأي مشاريع إسكانية من الضروري أن يتم قبولها لأحكام الأغراض العامة، من دون الحاجة لمصادرة الأراضي العامة، ودفع تعويضات.

9- عموم الفائدة على جميع الأراضي:

إن القيام بعملية حصر للمكاسب والخسائر، بسبب غياب التسوية في أراضي شرقي القدس، يدفع بمنظمات حقوق الإنسان النشطة بين عرب شرقي القدس؛ لأن تنتقد القيادة المهنية في بلدية القدس، كالقسم الهندسي ورجاله، إلى جانب توجيه اتهامات قاسية إلى وزير شؤون القدس «رافي ايتان»[8] نهاية عام 2008، الذي سعى لاستصدار قرار وزاري خاص بالقدس، إلا أن النائب العام للحكومة أحبط جهوده في هذا السياق.

في السياق ذاته، فإن هناك جهوداً ومساعي عديدة وكبيرة يقوم بها نشطاء الحركات السياسية الإسرائيلية، ترغب جميعها بالسيطرة على جميع أجزاء مدينة القدس من أجل إقامة سيادة إسرائيل في جميع أنحائها.

وجميع هذه العناصر السياسية تنتمي لمختلف التيارات الحزبية العاملة على الساحة الإسرائيلية، وهم في الوقت ذاته لديهم مصالح سياسية متعارضة، لكنهم يتفقون على أن حالة الفوضى في مسألة التخطيط والبناء والتنظيم في القدس، ستكون أمراً ضاراً بمصالح السكان المحليين التي تسعى للبناء وفق

8) «رافي إيتان»، ضابط سابق في عصابة «البالماخ» قبل قيام «إسرائيل»، ثم انخرط في جهاز الشاباك، ثم الموساد، وعين مسؤولاً عن العمليات الخاصة، وربطته صداقة شخصية مع «أريئيل شارون». في فترة لاحقة، التحق بالعمل السياسي، وترأس حزب المتقاعدين في انتخابات الكنيست الـ17 لعام 2006، وعين وزيراً لشؤون القدس، ومستشاراً لرئيس الحكومة لشؤون المتقاعدين. المترجم

الأوامر القانونية من جهة، ومن جهة أخرى، سيضر بتوجهات دولة «إسرائيل» ذاتها التي تسعى فعلياً للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المقدسية.

10- بقاء الخطط على ورق دون تنفيذها سيعزز البناء غير القانوني:

يجب على صناع القرار أن يصلوا إلى قناعة أكيدة مفادها أن جميع مسائل التخطيط البنائي في شرق القدس، والتي يتم اتخاذ قرارات رسمية بشأنها، سواء كانت أبنية جديدة، أو إلى جانب الأبنية القائمة بذاتها، ستبقى قرارات على ورق دون أن تجد طريقها للتنفيذ على أرض الواقع، بكلمات أخرى، سيعني ذلك استمرار حالة البناء غير القانوني.

عملية تغيير الهدف الديموغرافي في من قبل مؤسسات التخطيط

السنة	الخطة	الهدف الديموغرافي	الفروق بين اليهود والعرب
1967			صورة الوضع: 26% يهود و74% عرب
1970-1985	قرارات الحكومة الإسرائيلية	حفظ الهدف الديموغرافي: 70% من اليهود، و30% من العرب	الهدف: 70% من اليهود، و30% من العرب
أواخر عام 2005	الخطة الهيكلية العامة	تحقيق تواجد مليون و60 ألف نسمة في القدس حتى 2020، دون تحديد هدف ديموغرافي بذاته	
2006	الخطة الهيكلية الإقليمية	من بين المليون و60 ألف نسمة في مدينة القدس، فقد تم تحديد الهدف الديموغرافي بـ: 65% من اليهود، و35% من العرب	الهدف: نسبة اليهود 65%، ونسبة العرب 35%.
2009	الوضع اليوم	495 ألف يهودي، 270 ألف عربي	وضع اليوم: اليهود 65%، والعرب 35%
2004-2009	الخطة المحلية للقدس المقرة من اللجنة اللوائية عام 2009	تواجد سكاني بقدر 950 ألف نسمة، والهدف الديموغرافي لعام 2020: تصل نسبة 60% من اليهود، 40% من العرب[9].	الهدف: 60% من السكان اليهود، و40% من السكان العرب.

9) **البروتوكول الخاص باللجنة المحلية للتخطيط والبناء رقم 483 بتاريخ 2007/4/17، وصل إلى معطيات مفادها أن العام 2020 سيصل نسبة السكان اليهود الجدد إلى 850 ألف نسمة، بنسبة ارتفاع تصل إلى 10%.**

الفصل الأول: ديموغرافيات الاحتياجات السكنية

- السياسة الديموغرافية للحكومة الإسرائيلية في القدس
- الواقع الديموغرافي على الأرض
- المسألة الديموغرافية في الخطة الرئيسة لعام 2000
- تقدير احتياجات السكان العرب مع حصر المساكن المتوقع لعام 2020
- تقدر احتياجات السكان اليهود مع حصر المساكن المتوقع لعام 2020

الديموغرافيا والاحتياجات السُكانية

السياسات الديموغرافية للحكومات الإسرائيلية في مدينة القدس[9]

منذ توحيد مدينة القدس عام 1967 ، تم توسيع حدودها ، وتقليص النمو السكاني العربي في المدينة ، مقابل العمل على تنمية مستقبل التفوق الديموغرافي للسكان اليهود ، كهدف حتمي وُضع نصب عيني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وكجزء من التهديد الماثل أمام صانع القرار الإسرائيلي، بقي التفوق اليهودي، بمثابة السؤال المفتاحي لأي توجه حكومي لحسم العلاقة بين السكان اليهود والعرب داخل حدود المدينة.

منذ توحيد مدينة القدس عام 1967 ، تم توسيع حدودها ، وتقليص النمو السكاني العربي في المدينة ، مقابل العمل على تنمية مستقبل التفوق الديموغرافي للسكان اليهود ، كهدف حتمي وُضع نصب عيني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وكجزء من التهديد الماثل أمام صانع القرار الإسرائيلي، بقي التفوق اليهودي، بمثابة السؤال المفتاحي لأي توجه حكومي لحسم العلاقة بين السكان اليهود والعرب داخل حدود المدينة.

علماً بأن المسألة العددية للسكان اليهود ليست هي العنصر المركزي في السيطرة اليهودية على المدينة، فهناك المعايير الاقتصادية، ومستوى المعيشة، وحجم جاذبية المدينة للسكان اليهود لاعتبارات أخرى، لا سيما الأزواج الشابة.

هنا تبرز القدس كرمز قومي وديني وسياحي بالنسبة إلى اليهود، مما جعل العنصر الديموغرافي يتحول مع مرور السنين إلى اعتبار سياسي مهم في مجال تطوير وانتعاش المدينة.

ولذلك بات إبقاء مدينة القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي، يتطلب توفير أغلبية عددية يهودية، وهو مطلب طبيعي ومشروع، طالما أنه يأتي في إطار تحقيق إسرائيل لحلم راودها عدة عقود متواصلة، ويتمثل بعودة اليهود إلى المدينة القديمة في القدس، وإلى مقدساتها اليهودية، وهكذا ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، هناك في القدس اليوم أغلبية يهودية[10].

---

9) المعطيات الواردة في هذا الجزء من الدراسة تستند بالأساس إلى عدد من المصادر الموثقة، وهي:

- الخطة الهيكلية لعام 2000، التي أعدها «موشيه كوهين».
- توقعات سكانية قدمها البروفيسور «سيرجيو ديلا فرغولا»، في كتاب إحصائي لمركز القدس لأبحاث إسرائيل،
- أرقام ذكرتها د.«مايه حوشان» في مقال شهير لها بمناسبة مرور أربعين عاماً على السيطرة على القدس.

10) 40 عاماً في القدس، معهد القدس لأبحاث إسرائيل، 2008، تحرير «أورا أحيمائير، ويعكوب طوف»، ص16.

وبالتالي فقد كان طبيعياً أن يكون للقرارات الحكومية الإسرائيلية تأثير ملموس ومباشر في حقيقة واقعية مفادها أنه خلال 19 عاماً عاشت المدينة أشبه ما تكون بأنها مناصفة بين اليهود والعرب.

الجدير بالذكر هنا أن قادة دولة «إسرائيل» لم يخفوا خشيتهم من الأقلية العربية في مدينة القدس، ممن يملكون المعرفة التاريخية والوعي القومي تجاه المدينة.

وكانت خشيتهم تتمثل أكثر فأكثر في أن يأتي يوم من الأيام، ويطالب فيه عرب القدس بأنه آن الأوان، لأن يحصلوا على حقوقهم القومية والوطنية، سواء من خلال تقاسم المدينة، أو إقامة كيان فلسطيني مستقل، أو بأي طريقة أخرى.

أقوال «ديفيد بن غوريون»[11]، أول رئيس حكومة إسرائيلية، بعد انتهاء حرب الأيام الستة عام 1967، تشير إلى طبيعة الروح التي سادت القيادة السياسية للدولة، وباتت تعتبر بمثابة ميثاق وتشريع له طابع القداسة لدى جميع القيادات الإسرائيلية خلال العقود الأربعة القادمة: «يجب جلب اليهود إلى القدس بكل ثمن، ومن المفترض توفير أغلبية يهودية خلال زمن قصير، وعلى اليهود الموافقة على الإقامة في القدس، حتى لو كانت طبيعة السكن مزدحمة، لا يجب الانتظار حتى إقامة مبانٍ سكنية منظمة، المهم أن يكون هناك يهود في القدس»[12].

وهكذا، فقد وقفت الاعتبارات الديموغرافية جنباً إلى جنب مع الاعتبارات الأمنية في توفير أغلبية يهودية داخل مدينة القدس، وما تطلبه ذلك من إجراءات ميدانية على الحدود مع المدينة، لاسيما بعد حالة «الانزياح» التي حصلت باتجاهها بعد حرب الأيام الستة، وضم ما يقرب من 70 ألف دونم من الأراضي، خاصة من النواحي الشمالية، الجنوبية، والشرق.

وقد شكل الاعتبار الأهم لدى صناع القرار الإسرائيلي في توجيه خارطة المدينة هو الوصول إلى درجة الحد الأقصى من السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي القدس، مع السيطرة على أقل نسبة من السكان العرب، والحيلولة دون الوصول إلى مرحلة تقسيم المدينة في المستقبل[13].

11) «دافيد بن غوريون» 1886-1973، أول وزير دفاع ورئيس حكومة إسرائيلية، وضع نصّ إعلان استقلال «إسرائيل»، وأعلن قيامها في 1948/5/14، وحينها دخلت في حرب مع العرب، تمكنت خلالها من تحقيق سلسلة من الانتصارات العسكرية على الجيوش العربية، ووسعت من رقعة المناطق التي أصبحت تحت نفوذها. في أثناء توليه وزارة الدفاع، أعلن عن إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، واهتم بتنظيم هجرات يهودية واسعة من كل مناطق التواجد اليهودي لبناء دولة يهودية في فلسطين، وعلى أشلاء الشعب الفلسطيني الذي تعرض للتهجير والتشتيت، دخل الكنيست خمس مرات، وأظهر خطاً سياسياً متشدداً مع العرب، ورفض الانسحاب من الأراضي التي احتلتها «إسرائيل»، وكانت خارج حدود قرار التقسيم، ومنع الفلسطينيين من العودة لديارهم، وعارض تدويل القدس، وخاض العدوان الثلاثي على مصر بجانب بريطانيا وفرنسا. المترجم

12) «عوزي بنزيمين»، مدينمة بلا أسوار، دار شوكن، 1973، ص253.

13) القدس، المعبر المتوجه نحو المدينة، ديفيد كروينكار، دار زمورا بيتان، 1988، ص58.

وبالتالي أقيمت تجمعات سكانية يهودية في المناطق الفارغة التي تم ضمها إلى حدود مدينة القدس، وهي التجمعات التي يقيم فيها اليوم ما يقرب من 200 ألف يهودي، وأسند إليها مهمة أساسية تتمثل بتوفير أغلبية عددية من اليهود، وعدم الوصول إلى مرحلة تاريخية بعينها تجبر فيها إسرائيل على تقسيم المدينة.

وقد تم تقسيم هذه المهمة إلى شقين أساسيين: مساحية ميدانية، وديموغرافية سكانية.

المتابع للتطورات التاريخية طوال العقود الأربعة الماضية يخرج بقناعة مفادها أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت متنبهة إلى حقيقة أساسية تتمثل بعدم فقدان الأغلبية اليهودية داخل مدينة القدس، انطلاقاً من رغبتها في تحقيق حلم الأجيال المتمثل بتوحيد المدينة، وإعلانها عاصمة موحدة لدولة إسرائيل.

علماً بأن مسألة توحيد القدس أضاف إليها وجود أقلية عربية داخلها، لا سيما أنه حتى عام 1967 كانت النسبة السكانية بين اليهود وسواهم من غير اليهود في غربي القدس تصل إلى 97% لليهود، و3% من غير اليهود، فيما ستختلف النسبة بعد قرار التوحيد –في ما لو تم- إلى 74% لليهود، و26% للعرب.

وقد أوصت الخطة الرئيسة لمدينة القدس منذ عام 1968 بضرورة تنمية التواجد الديموغرافي اليهودي بصورة ملموسة، وفي أيلول / سبتمبر 1973، طلبت رئيسة الحكومة آنذاك «غولدا مائير»[14] برفع نسبة النمو الديموغرافي اليهودي في القدس بنسبة 3.7% حتى عام 1982[15].

وفي العام ذاته، أوصت لجنة «غيفني»، وهي لجنة حكومية أقيمت لفحص حجم التطوير والتنمية في القدس، بضرورة المحافظة على التوازن النسبي لليهود والعرب في المدينة، كما كان مع أواخر عام 1972، بمعنى أكثر وضوحاً: 73.5% من اليهود، و25.5% من العرب.

ومع مرور السنوات، جاءت لجان وزارية وحكومية مختلفة لشؤون القدس، وعملت على تطبيق هذه التوصيات، من خلال القرارات الحكومية وبلديات القدس المتعاقبة.

---

14) «غولدا مائير»، 1898-1978، من زعيمات حزب العمل الإسرائيلي، رئيسة الحكومة بين حربي 1967، 1973، عينت مسؤولة الجناح السياسي في الوكالة اليهودية، وأدارت صراعاً سياسياً حاداً في الأمم المتحدة قبيل قيام الدولة، والتقت سراً بالملك عبد الله لإقناعه بعدم الانضمام للجيوش المهاجمة لـ «إسرائيل». مع قيام الدولة كانت أول سفيرة في الاتحاد السوفيتي، ثم عينت وزيرة للعمل، فالخارجية، لمع اسمها في الحياة السياسية على مدى 25 عاماً، وكان منصب رئاسة الوزراء أرفع المناصب الحكومية التي تقلدتها. المترجم

15) 40 عاماً في القدس، مرجع سابق، ص17.

الواقع الديموغرافي على الأرض

تقف الأرقام والإحصائيات الميدانية اليوم في مدينة القدس على النسب التالية: 65% من اليهود ، 35% من العرب.

والمتوقع لهذه الأرقام والإحصائيات عام 2020 أن تقتصر نسبة اليهود فقط على 60% في المدينة ، وحتى عام 2030 هناك توقعات إحصائية بان تتساوى نسبة السكان اليهود إلى السكان العرب في مدينة القدس[16]!

د. «مايه خوشان» من معهد القدس لأبحاث إسرائيل[17]، التي تعمل محررة للتقرير الإحصائي السنوي الخاص بالقدس، قامت مؤخراً بحملة إعلامية الهدف منها وضع تفسيرات علمية منطقية لهذه الأرقام المقلقة بعض الشيء، من خلال الشرح التالي: «السياسة الإسرائيلية الحكومية والرسمية التي قامت طوال العقود الماضية على فرضية تطوير القدس بشكل عام، وتنمية التفوق الديموغرافي اليهودي بشكل خاص، ترافقت بصورة حتمية مع تزايد سكاني عربي طبيعي، وليس موجهاً».

في ما السكان اليهود يتزايد عددهم من خلال الهجرة الداخلية الإيجابية، وقيام بلديات القدس بحملات استيعاب حثيثة لهم في داخل المدينة ، وبالتالي فقد أنيط بهذه الهجرات اليهودية الداخلية مهمة العمل على إحداث التوازن السكاني المطلوب مع التزايد السكاني العربي، ومن ثم المحافظة على التفوق اليهودي في مدينة القدس».

الغريب في الأمر أن السكان العرب «قاموا بدورهم» في هذه المهمة ، ونجم عن ذلك النتيجة الآتية: خلال السنوات الأخيرة، ومنذ إقامة الجدار الفاصل، انتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار، وقد قاموا بذلك حتى لا يخسروا الحقوق الطبيعية والامتيازات الاقتصادية المختلفة الممنوحة لهم بسبب تواجدهم الجغرافي، كونهم في هذه الحالة يقيمون في الجزء الإسرائيلي من القدس[18].

16) تم استقاء هذه الإحصائيات الديموغرافية من دراسات متخصصة أجراها د.«سيرجيو ديلا فرغولا»، الذي يعتبر «الأب الروحي» لخطة القدس الاستراتيجية، والذي يعمل في معهد القدس لأبحاث «إسرائيل».

17) معهد القدس لأبحاث إسرائيل، مؤسسة أكاديمية إسرائيلية متخصصة في دراسة قضايا متعلقة بمدينة القدس، أسس عام 1978، بمبادرة من بلدية الاحتلال في القدس في حينه «تيدي كوليك»، ورئيس الجامعة العبرية «أبراهام هيرمان»، ويقدم رؤى وتصورات حول المدينة، ترفع إلى مستويات سياسية عليا في «إسرائيل»، وجهات حكومية وغير رسمية، حيث استخدمت بعض أوراقه الدراسية عام 2000 كمرجعية سياسية وقانونية للوفد الإسرائيلي خلال مفاوضات «كامب ديفيد». المعهد يصدر سنوياً 20 مؤلفاً ودراسة حول القدس في مجالات: السياسة، الاقتصاد، التعليم، القضايا الاجتماعية، ويقوم باستضافة شخصيات سياسية محلية ودولية، وينظم مؤتمرات وأياماً دراسية متخصصة في شئون القدس.رابط المعهد: www.jiis.org . المترجم

18) «نداف شرغاي»، مخاطر تقسيم القدس، مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، 2008، ص26، ومحادثة مع د.«يسرائيل كمحي»

الجانب اليهودي من سكان القدس، في ذات الوقت، لم يكن على قدر التوقعات منه، فالقادمون الجدد إليها لم يجدوا فيها مبتغاهم الكافي، والقدس بالتالي لم تستطع استيعاب سوى جزء قليل فقط يقل عن مئات الآلاف من القادمين الجدد من مهاجري الاتحاد السوفييتي السابق، ممن وصلوا إلى «إسرائيل» خلال أعوام التسعينات[19].

الأخطر من ذلك، أن سكان مدينة القدس من اليهود قاموا بالهجرة منها، وما زالوا يهاجرون بأعداد كبيرة ونسب مرتفعة. وقد شهدت السنوات الأولى لما بعد حرب الأيام الستة عام 1967، وجود هجرة سكانية إيجابية من قبل اليهود إلى مدينة القدس، لكن منذ سنوات الثمانينات، بدأ يتجه ميزان الهجرة اليهودي نحو المدينة إلى الجهة السلبية من خلال المؤشرات الآتية:

أ- هجرة يهودية معاكسة من المدينة.

ب- أقلية يهودية تأتي للسكن في المدينة.

ج- نسبة المهاجرين إلى نسبة المقيمين تأخذ في الارتفاع رويداً رويداً.

وخلال العقدين الأخيرين غادر مدينة القدس بمتوسط سنوي تراوح بين 15-18 ألف يهودي، وبصورة إجمالية فقد غادر المدينة خلال العقدين الأخيرين ما يقرب من 300 ألف يهودي، وما يقل عن 200 ألف فقط قدموا للإقامة فيها[20]!

ويمكن هنا العودة إلى الأسباب الرئيسة للهجرة اليهودية المعاكسة من مدينة القدس، وتراجع نسبة اليهود القاطنين فيها من المهاجرين الجدد، على النحو التالي:

1- أجرة شقق عالية.

2- عدم وجود شقق أصلاً.

3- مجالات عمل مفقودة.

4- مستوى الحياة منخفضة نسبياً.

وساهمت عوامل أخرى في تقليص الأغلبية اليهودية في القدس، على النحو الآتي[21]:

أ- معدل الولادات بين السكان العرب أعلى بكثير من معدلات المواليد بين السكان اليهود،

المشارك في تأليف كتاب: جدار الفصل في القدس..التبعات على المدينة وسكانها، معهد القدس لأبحاث إسرائيل، 2006.

19) بين عامي 1990-2006، وصل إسرائيل ما يقرب من 1178200 مهاجر جديد من الاتحاد السوفيتي السابق، جزء منهم اختار الإقامة في القدس، وصلت نسبة مساكنهم إلى 7% فقط، بعدد لا يزيد عن 85 ألف يهودي. 40 عاماً في القدس، ص26.

20) المقال الكامل لـ«مايا خوشان» في كتاب: 40 عاماً في القدس، وكتاب «نداف شرغاي»: مخاطر تقسيم القدس، ص12-18.

21) لمزيد من التفاصيل، انظر: نداف شرغاي، مخاطر تقسيم القدس، ص12-15، والكتاب الإحصائي السنوي لمدينة القدس لعام 2007-2008، معهد القدس لأبحاث إسرائيل.

حيث إن هناك 30 حالة ولادة لكل ألف شخص من بين السكان العرب، مقارنة مع 25.4 ولادة لكل ألف نسمة من السكان اليهود.

ب- معدلات الوفيات في صفوف السكان العرب في مدينة القدس أقل منها بكثير بين السكان اليهود: فهناك 2.8 حالة وفاة لكل ألف شخص بين العرب، بالمقارنة مع 5.1 حالة وفاة لكل ألف شخص بين اليهود.

ج- الزيادة الطبيعية وتلك المتعلقة بالفروقات الجوهرية بين عدد المواليد وعدد الوفيات، من بين السكان العرب أعلى بكثير من عدد السكان اليهود، وهناك 27400 ألف شخص مقارنة بـ20.3 ألفاً بين السكان اليهود.

د- متوسط العمر بين اليهود هو 25 عاماً، فيما يقل عند العرب ليصل إلى 19 عاماً فقط، كما تشكل نسبة الأطفال اليهود 31%، مقارنة بنسبة 42% لدى الأطفال العرب.

في ضوء جميع الاعتبارات تلك، فإنه من الطبيعي أن نرى معدل النمو السكاني العالي العربي اليوم، بما يزيد بثلاثة أضعاف عن معدل نمو السكان اليهود[22].

وخلال العقود الأربعة الماضية، فقد ارتفعت نسبة السكان اليهود في مدينة القدس بنسبة 146%، في حين ارتفع نمو السكان العرب بنسبة 280%.

وفي نهاية عام 2008، وصل عدد سكان القدس 764 ألف نسمة، بحيث قدر عدد اليهود بـ495 ألف شخص، وعدد العرب بنحو 270 ألفاً، وفي المناطق التي تم ضمها إلى المدينة منذ توحيدها بحلول عام 1967، شكل اليهود أغلبية واضحة بمعدل 60%.

---

22) ركّزت عدد من المعاهد الإسرائيلية المنشغلة في توفير أغلبية يهودية في القدس على ما أسمته رفع مستوى «محفّزات النمو» في المدينة من خلال: أ- المجمعات الصناعية البيولوجية التكنولوجية، حيث يوجد في القدس حالياً 35% من الشركات البيوتكنولوجية، إضافة إلى 45% من البحوث التي تُجرى بالمدينة، ب- اِبتكار تكنولوجيات جديدة، كالألعاب الحاسوبية والرسوم المتحركة، حيث يوجد في المدينة عدة مراكز للتصميم، والفنون والتكنولوجيا، وبالإمكان تشكيل قوة عاملة جديدة بالكلّية حول هذه المراكز، ج- المستوى الأكاديمي للمدينة، إطلاق اسم المركز الأكاديمي الرائد على المدينة داخل «إسرائيل» وفي أوساط الشعب اليهودي، د- السكان اليهود المتزمتون، ينظر إليهم في «إسرائيل» على أنهم نقطة قوة، فهناك العديد من المساهمات التي يمكن لهذه الشريحة السكانية المشاركة فيها على صعيد القوة العاملة، كما في البيوتكنولوجيا ووسائل الإعلام، وستكون النتيجة ارتفاع عدد «المتدينين» وتراجع معدلات الفقر. المترجم

المسألة الديموغرافية في الخطة المحلية لعام 2000

يعود بنا الحديث عن هذه الخطة إلى سنوات طويلة انشغل في إعدادها فريق متخصص برئاسة «موشيه كوهين»، وكان قد عرضها للمرة الأولى عام 1959.[23]

والخطة المذكورة تتناول الجوانب القانونية والتخطيطية في مدينة القدس، سواء كانت مدينة عادية أو عاصمة للدولة، وتم إقرار الخطة عام 2007، عبر اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة للبلدية، وظفرت بتوصية لتطبيقها من خلال البند 62 لقانون التخطيط والبناء.

ووضعت الخطة العديد من الأهداف، بما فيها الهدف الديموغرافي، من خلال «الحفاظ على أغلبية يهودية في القدس، مع تقديم إجابات للأقلية العربية التي تعيش في المدينة»[24].

وأشارت الخطة إلى أن «الحصة المتزايدة من سكان القدس العرب آخذة في الازدياد بالمقارنة مع السكان اليهود، وذلك بسبب تزايد عدد السكان اليهود الخارجين إلى الضواحي من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ارتفاع معدلات المواليد التي تميز السكان العرب».

وأعرب طاقم إعداد الخطة عن قلقهم من ظاهرة «معدل النمو النسبي للسكان العرب في القدس، الذي قد يقلل من وزن السكان اليهود في المستقبل»، مشددين على أن الخطة الرئيسة «تسعى للحفاظ على أغلبية يهودية كبيرة في القدس». ولتحقيق هذا الهدف، عرضت الخطة برئاسة «موشيه كوهين» كبير المخططين السابق في وزارة الداخلية عدداً من الوسائل للحفاظ على أغلبية يهودية في المدينة، بما في ذلك:

أ- التخطيط وتوفير العدد الكافي من المساكن.

ب- بناء أحياء جديدة وتكثيف الأحياء اليهودية القديمة.

ج- توفير مبالغ مالية إضافية لضمان الوظائف ذات الجودة المقبولة.

وجاء الهدف الديموغرافي الوارد في الخطة الرئيسة لعام 2000[25] ليختلف كلياً عن العديد من قرارات الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967، حيث إن الهدف القديم وضع نسبة 70% من اليهود في

---

23) خطة عام 2000 ، أول برنامج يستند إلى سند قانوني منذ 1959، وتم إعدادها لتشمل جميع أرجاء منطقة القدس، لاسيما الجزء الغربي منها، بعد ان جاءت الخطة لعام 1975 ليجري عليها ما يقرب من 12 ألف تصحيح وتصويب في جميع بنودها وتفاصيلها.

24) الخطة المحلية الرئيسة لمدينة القدس في عام 2000 ، تقرير رقم 4 ، أغسطس / آب 2004، ص 205.

25) موجز الخطة المحلية للقدس لعام 2000، تقرير رقم 4، أغسطس/آب 2004.

القدس، مقابل 30% من العرب، وهي نسبة مقبولة لدى صانع القرار.

وعلى خلفية التوجه القاضي بتقليص نسبة التراجع الديموغرافي اليهودي في مدينة القدس، الذي يتركز فقط بنسبة 65% من سكان المدينة، فإن فريق إعداد الخطة الرئيسة وضع هدفاً أكثر واقعية لعام 2020 يتمثل بأن تكون نسبة اليهود 60%، مقابل 40% من العرب[26].

حتى إن أعضاء فريق إعداد خطة اللجنة الإقليمية وضعوا أهدافاً ديموغرافية بذات الروح والتوقعات، من خلال تحديدها أرقاماً إحصائية تفيد بأن عدد سكان القدس لعام 2020 سيصل 950 ألف نسمة، من بينهم 570 ألف يهودي، و380 ألف عربي[27].

كما وضع فريق الخطة لعام 2000 ملاحظة مهمة تتعلق بأن الهدف الديموغرافي الحكومي القديم لم يعد قابلاً للتحقيق في المدى المنظور، كما أن الحقائق الديموغرافية التاريخية منذ سنوات الستينات تبعد بصورة فعلية تحقيق ذلك الهدف عن مدينة القدس.

هنا يبدو من الضرورة التطرق إلى حقيقة أن العقود الماضية شهدت ارتفاعاً بنسبة ثلاثة أضعاف للسكان العرب عن السكان اليهود في القدس[28].

البروفيسور «سيرجيو ديلا فيرغولا» الديموغرافي الأبرز للخطة الهيكلية، لاحظ أنه بين عامي 1967-2005، نما معدل سكان مدينة القدس بـ12 ألف نسمة سنوياً، بنسبة 62% من اليهود، لكن هذه النسبة أخذت في التقلص والتراجع ووصل إلى 46% من نسبة السكان العامة، بين عامي 1995-2005، وإلى 42% بين عامي 2000-2005[29].

تقدير احتياجات السكان العرب مقابل المسح السكني حتى عام 2020

قبل تقديم تقدير دقيق لاحتياجات السكان العرب في مدينة القدس بالنظر إلى واقع الشقق الإسكانية من الجدير بالذكر إبداء الملاحظة التالية: «بالرغم من أن التقرير الخاص بالأراضي القائمة في مدينة القدس التابعة للسكان اليهود اعتبر مرجعاً أساسياً ومستنداً مهماً في القرارات الحكومية والتوصيات الوزارية، التي وضعت من ذاتها تقديرات افتراضية، إلا أن تقريراً مماثلاً خاصاً بالأراضي التابعة

26) قاعدة هذا التوقع هو تقدير للخطة الرئيسة التي وضعها «سيرجيو ديلا برغولا» القدس.

27) التخطيط الوطني رقم 483 بتاريخ 17/4/ 2007.

28) خطة القدس لعام 2000، تقرير رقم 4.

29) 40 عاماً في القدس، ص58.

للسكان العرب لم يُعَد حتى كتابة هذه السطور[30]!

وكانت المرة الأخيرة التي أجري فيها فحص لاحتياجات سكان القدس من العرب عام 2002، من قبل طاقم الخطة الهيكلية التابعة لبلدية القدس.

معنى ذلك، بصورة أو بأخرى أن حجم تقديرات السكان العرب في مدينة القدس بالمقارنة مع تقدير احتياجات نظرائهم من اليهود تتم بناء على تقديرات غير قائمة على معلومات يتم تحديثها بصورة تلقائية!

إضافة لذلك، فلم يتم العثور في جميع النقاشات المختلفة التي حصلت في محافل رسمية عديدة، سواء من قبل اللجنة المحلية أو اللجنة الإقليمية، أنها تطرقت إلى الحقيقة الماثلة في السنوات الأخيرة بناء على معطيات إقامة الجدار الفاصل.

ومن الحقائق الماثلة، ولم تأخذ حيزاً من النقاشات الرسمية دخول ما بين 50-90 ألف فلسطيني إلى القدس، وهم ليسوا مشمولين في قياس حجم احتياجات السكان العرب في المدينة!

جزء أساسي ممن دخل المدينة هم من الجزء الشرقي منها، ويحملون بطاقات هوية زرقاء، وأقاموا فترة طويلة خارج حدود المدينة، وانتقلوا للإقامة في الجانب الإسرائيلي من الجدار[31]، وجزء آخر من المقيمين في القدس بصورة غير قانونية.

هنا لا بد من الإشارة إلى الملاحظة التالية: التفكير الميداني حتى اللحظة يشير إلى ارتفاع متزايد في عدد السكان العرب في مدينة القدس حتى عام 2020 إلى ما يقرب من 92 ألف نسمة[32]، ما يعني أن الخطة الهيكلية لعام 2000 تشير إلى وجود ما يقرب من 2590 دونماً خاص بإقامة السكان العرب عليها.

في المقابل، فقد عملت الخطة على رفع مستوى الازدحام السكاني الحاصل في البناء شرقي المدينة، واقترحت الخطة السماح بالتوسع الميداني في بناء مبانٍ سكنية ذات أربع وست طبقات في معظم أجزاء شرقي القدس، على الأقل في المناطق الحساسة في المدينة القديمة، إلى جانب الناحية الشمالية، في مناطق بيت حنينا وشعفاط، والموافقة الفورية على إقامة مبانٍ ذات ست طبقات في وسط القدس.

---

30) جاءت هذه الملاحظة في رسالة أعدها «أمنون أربيل» مساعد رئيس قسم التخطيط في بلدية القدس، بتاريخ 2009/7/16، ووجهها إلى مساعد رئيس بلدية القدس «ديفيد هداري».

31) مخاطر تقسيم القدس، ص26.

32) وفقا للتوقعات الإحصائية التي أصدرها «فيرغولا» هناك 8340 ألف نسمة بمتوسط سنوي، الخطة الهيكلية لعام 2000، ص203.

ومع ذلك، فإن الحقائق الميدانية على أرض الواقع تفيد بصورة جلية لا تقبل الشك أن الغالبية العظمى من المباني السكنية في هذه المناطق ذات طبقتين فقط، وهو ما يعني حدوث تغيير انقلابي في تطبيق القانون.

وفي مجال الشقق والوحدات الإسكانية، فإن هناك اليوم ما يقرب من 18142 شقة سكنية في الجانب العربي من المدينة، وفي ضوء التزايد السكاني المتوقع من قبل العرب، فإنه حتى العام 2020 سيرتفع عدد الشقق السكنية بمعدل 8320 شقة، ما يعني بصورة إجمالية وصول عددها الكامل إلى 26500 شقة سكنية[33].

وحسب التقديرات المتعارف عليها، فإن الشقة السكنية الواحدة تستوعب 5.3 من الأفراد، وصولاً إلى أن عدد الوحدات السكنية التي تكفي احتياجات السكان العرب في القدس بما يقرب 140 ألف مواطن، رغم أن الخطة الهيكلية ذاتها تقدر بأن يصل عددهم عام 2020 92 ألف نسمة! أكثر من ذلك، فإن اللجان العاملة، المحلية منها والإقليمية، لا تضع في حسبانها إمكانية اللجوء للإقامة في مناطق مخالفة للقانون، أو بناء شقق سكنية دون أخذ التراخيص اللازمة، ودفع الضرائب اللازمة كالأرنونا مثلاً[34].

وجاء قرار اللجنة الإقليمية بإضافة ما يقرب من 1800 دونماً إلى المناطق السكنية الخاصة بإقامة السكان العرب، ما يعني رفع حجم احتياجاتهم للبناء حتى عام 2020، بصورة تفوق التوقعات.

وهكذا، فإن قراءة ميدانية لتقدير حجم احتياجات السكان العرب وفقاً لخطة عام 2000، يشير إلى أنها قدمت أرقاماً وتقديرات تفوق الحد الكافي للسكان العرب عن العام 2020، ووفقاً لمعطيات قسم ضريبة الأرنونا في بلدية القدس، فإن هناك اليوم ما يقرب من 40 ألف شقة سكنية في الوسط العربي، من بينها 15-20 ألف شقة غير قانونية.

ومع ذلك، فإن القراءة التقليدية لواقع البناء الإسكاني في القدس، يشير إلى فرضية مفادها أن

33) الخطة المحلية لعام 2000، ص139.

34) «الأرنونا»، ضريبة تجبيها بلدية الاحتلال في القدس، وتفرض على مواطني المدينة والمستوطنين فيها مقابل الخدمات، وبينما يجري تحديد مبالغ بسيطة على المستوطنين، مع تسهيلات كبيرة في الدفع وتقديم الكثير من الخدمات، فإن المبالغ التي تفرض على الفلسطينيين مرتفعة جداً، ولا تقابلها خدمات تذكر. كما تفرض ضرائب عديدة على فلسطينيي القدس، وبمعدلات عالية، فالحد الأدنى لضريبة الدخل هو 35%، وقد يصل إلى 65%، وتضاف إلى هذه النسبة غرامات قد تصل إلى 60% من قيمة الضرائب.

أما الحد المتوسط لضريبة الأرنونا المفروضة على الفلسطينيين، فقد يصل أحياناً إلى 20 ألف دولار، لقاء خدمات شبه معدومة، وتعطيل متعمد لتقديمها، وعملياً يدفع المواطن الفلسطيني في القدس ضرائب تفوق أربع مرات ما يدفعه المستوطن، بهدف توجيه المزيد من الضغوط والتضييقات على المقدسيين لدفعهم إلى هجرة المدينة، أو إغلاق مصالحهم التجارية فيها. المترجم

السكان العرب قد يضطرون للإقامة في شقق إسكانية غير قانونية، وليست حاصلة على التراخيص اللازمة.

بالإضافة لذلك، فمن المتوقع أن يتم بناء وحدات سكنية في مناطق جديدة للسكان العرب في أعقاب قرار اللجنة الإقليمية، وفقاً لتقديرات الحد الأدنى التي أجرتها بلدية القدس، بعدد يقترب من 11 ألف شقة[35]، إلى جانب 20 ألف شقة، بما يعني وصول العدد الإجمالي إلى 31 ألف شقة سكنية.

وهذه هي التقديرات الأولية لحجم الاحتياجات السكنية للمواطنين العرب في القدس بعدد يقترب من 164300 ألف مواطن[36].

اليوم يعيش في شرق القدس ما يقرب من 270 ألف عربي[37]، ووفقاً لتقديرات خطة القدس عام 2000، فمن المتوقع أن يصل عددهم حتى العام 2020 إلى 380 ألف نسمة.

التفسير الواقعي لهذه الأرقام تعني أنه في عام 2020 لن يكون الحد الكافي للاحتياجات السكنية سوى لـ54 ألف نسمة منهم!

وهي أرقام تأخذ بعين الاعتبار المباني السكانية والوحدات التي تم بناؤها في الوسط العربي من مدينة القدس خلال العشرين سنة الماضية، وتم الانتهاء منها.

وبالتالي فإن أي تقدير لاحتياجات السكان العرب في مدينة القدس يتطلب التعرف عن قرب على حجم التغيرات الديموغرافية الآخذة في التزايد من عام لآخر بصورة متزايدة.

ومع ذلك، يبدو من الأهمية بمكان قراءة التوقعات التي تقدمها اللجنة المحلية ونظيرتها الإقليمية حول حجم احتياجات السكان العرب، لاسيما أنهم قليلاً ما يمكن أخذ تقديرات دقيقة خاصة بهم[38].

ومع ذلك، يبدو ضرورياً الإشارة إلى حقيقة مفادها أن السكان العرب في شرقي القدس نادراً ما يلتزمون بالقانون، ولا يأخذون بعين الاعتبار التعليمات والأصول العامة.

وكما سيتضح لاحقاً، فإن من الواجب تفسير أمر في غاية الأهمية يتعلق بأن هذه اللوائح والتعليمات المقرة في القانون تبقى على الورق فقط، دون أن تأخذ طريقها إلى أرض الواقع، وبالتالي يطرأ التغير في

35) معطيات قدمتها دائرة التخطيط السياسي، بلدية القدس.

36) وفقاً للتقديرات الطبيعية فإن عدد سكان الشقة الواحدة يصل في المتوسط إلى 5.3 أفراد، فيما سيضطر السكان العرب لأن يقيموا في الشقة الواحدة ما يقرب من 7.2 فرداً.

37) المصدر: معهد القدس لأبحاث إسرائيل.

38) على سبيل المثال: فإنه يشترط في أي بناء داخل مدينة القدس أن يكون قائماً على مساحة 10 دونمات على الأقل، وبجانبها شارع بعرض 12 متراً على الأقل، مع موقف خاص بالسيارات.

الظروف الميدانية. أكثر من ذلك، فإن المعطيات السكانية السائدة في شرقي القدس اليوم تشير إلى فرضية انتشار ظاهرة البناء غير القانوني فيها.

تقدير احتياجات السكان اليهود في ظل المسح الإسكاني حتى عام 2020

سعت الخطة الهيكلية إلى وضع تقدير محدد للسكان اليهود، من خلال التطلع إلى نسبة ديموغرافية تقريبية لهم، حتى لو كانت متواضعة تتراوح بين 40%-60%.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وزيادة في الاحتياط، يتجه فريق إعداد الخطة إلى ضم ما يقرب من 6400 دونمٍ، من المناطق الجديدة المعدة للسكن اليهودي.

ومع ذلك، فإن الصورة الظاهرة حالياً تشير إلى علامات استفهام وشكوك كبيرة في قدرتها على الإحاطة بهذه الأهداف، حتى لو كانت مقلصة، لا سيما أن التقدير الأساسي يذهب نحو الأخذ بعين الاعتبار أنه حتى العام 2020 سيتم ضم ما يقرب من 47 ألف وحدة سكنية تابعة للوسط اليهودي[39]، من مجموع كامل يصل إلى 108832 وحدة سكنية إجمالية.

وتعتبر إحدى الفرضيات الأساسية للخطة الهيكلية أن المنطقة الغربية من مدينة القدس قد تصلح بصورة عملية لإضافة مساكن يهودية جديدة، وكان من المفترض أن يتم بناؤها بين منطقتي «جبل خارت» و«البركس الأبيض»، وهي التي أقرتها «خطة سفيدي»، التي طالبت أيضاً بإقامة 23 ألف وحدة سكنية، لكنها ووجهت بمعارضة جماهيرية عنيدة، لا سيما من قبل المنظمات العاملة في مجال البيئة والحفاظ على الطبيعة.

وبعد إجراء العديد من النقاشات الطويلة، تم رفض الخطة من قبل الجهات المختصة، لاسيما المجلس الإقليمي للتخطيط والبناء، علماً بأن مثل هذه الخطط خضعت للنقاش لدى اللجنة الإقليمية، وتم الاكتفاء في حينه بإقامة 23 ألف وحدة سكنية، مع ارتفاع محدود يقدر بـ6 آلاف وحدة سكنية.

وقد أسفرت الفحوصات التي أجرتها جهات ومصادر متعددة عن مطالباتها الملحة، بضرورة النهوض بمستوى النمو الديموغرافي للسكان اليهود حتى عام 2020.

تقرير «أربيل»

المقصود هنا ذلك التقرير الذي أعدته اللجنة المختصة لفحص قدرة ضم المزيد من الأراضي في مدينة القدس لصالح البناء اليهودي، وقد أشرف على إعداده «أمنون أربيل» مساعد رئيس قسم التخطيط في بلدية القدس.

39) للمزيد من التفاصيل، انظر «رؤية من القدس»، غور عوفر، محرر، 2009، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ص4-263.

وقد تم تقديم التقرير في شهر يونيو / حزيران 2009، إلى اللجنة القانونية التي تم تشكيلها لتغيير حدود مدينة القدس على أطراف هضبة «راحيل».

وقد هدف «أربيل» من تقريره هذا إلى إقناع اللجنة بضم جزء من هضبة «راحيل» إلى حدود مدينة القدس، من خلال التطلع إلى رفع مستوى النمو الديموغرافي اليهودي حتى عام 2020، إلى أنت تصل -بحسب التقرير- إلى 150 ألف يهودي[40].

وهذه التوقعات بالمناسبة ليس مبالغاً فيها، بل إنها تأتي متوافقة تماماً مع السيناريو الذي أعده البروفيسور «فيرغولا» إلى اللجنة الهيكلية لمدينة القدس، على أساس فرضية مفادها استمرار معدلات الهجرة اليهودية المتفق عليها نحو القدس من جهة، ومن جهة أخرى استمرار انخفاض معدل الولادة لدى النساء اليهوديات. وهذا السيناريو يتوقع أنه في حدود العشر سنوات القادمة، فإنه يمكن إضافة ما يقرب من 75 ألف يهودي فقط، حتى العام 2020.

وإذا ما أخذنا التوقعات بالقياس إلى متوسط النمو السكاني اليهودي بين عامي 1998-2005، حيث شهدت كل سنة إضافة ما يقرب من 5736 يهودي في مدينة القدس، بمعدل يقترب من 46 ألف يهودي، فإن ذلك يعني أننا على مقربة من زيادة 65 ألف يهودي في القدس فقط حتى العام 2020.

ومع ذلك، يتضح من تقرير «أربيل» أن هناك فقط 2450 شقة سكنية من أصل 19152 شقة، تم إقامتها لتنضم إلى حدود السكن اليهودي، وأضيفت إلى الخطة الهيكلية التي أقرتها اللجنة الإقليمية، وأن هناك 16702 من ضمنها أقيمت خلال المخططات القديمة.

بالإضافة إلى ما تقدم، يوجد في القدس اليوم ما يقرب من 2450 شقة، من أصل 1632 يجري العمل لإقامتها لتسد حاجة السكان اليهود حتى عام 2020.

ولهذا السبب تحديداً، يقترح «أربيل» أن ما تم إقامته أساساً لا يتعدى سوى جزء صغير من المخطط العام، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السكن اليهودي في منطقة «رومما»، والمناطق الشمالية حيث جبل أبو غنيم، وهي التي قد تشهد انخفاضاً ملحوظاً في الإقبال على شراء الأراضي من قبل الجمهور العام، واقتصار ذلك على مشاريع فردية شخصية.

ويرى «أربيل» أن الـ16500 شقة سكنية، تعتبر إضافة ممكنة، ويمكن للخطة الهيكلية أخذها بعين الاعتبار، بالنظر إلى أنها قائمة على معطيات إحصائية دقيقة.

40) تشكل زيادة عدد السكان اليهود داخل القدس وحولها جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الإسرائيلية، لضمان سيادتها المستمرة، وقد وزع السكان اليهود في كل مكان من شرق القدس، من خلال بناء أحياء جديدة متقاربة ذات كثافة سكانية عالية، وتركز معظم هذه الزيادة في عدد السكان اليهود، وكانت النتيجة أن حققت إسرائيل توازناً ديموغرافياً مع الفلسطينيين في شرق القدس، 165 ألف يهودي مقابل 170 ألف فلسطيني، وبلغ عدد اليهود في القدس، الشرقية والغربية، نحو 413,7 ألف نسمة بنسبة 70,9%. المترجم

علماً بأن حجم الاحتياجات الكافي بنظر «أربيل» يتطلب إقامة ما يقرب من 28500 شقة سكنية، وهو ما يطرح علامات استفهام كبيرة تتعلق بمدى تأثير هذا الرقم الكبير نسبياً على حركة شراء الشقق السكنية في القدس، بحيث قد يسفر ذلك عن انخفاض في أثمان الشقق، في ضوء رفع عدد الشقق المعروضة للبيع.

وهو ما قد يتطلب من جهة أخرى، تشجيع المشاريع الاستثمارية الشخصية لرجال الأعمال اليهود للدخول في هذه المناقصات، إلى جانب المشاريع الحكومية الرسمية، ويمكن الرجوع في هذه الحالة إلى الجهة المسؤولة عن ذلك وهي دائرة أراضي «إسرائيل» في بلدية القدس.

يقدم التقرير استنتاجاً جديراً بالدراسة، ويفيد بأن حجم شراء الشقق المركز في وسط المدينة، قد يؤثر بصورة أو بأخرى في حجم شراء الشقق[41]، وهو ما يتضح بشكل جلي في الخطة الهيكلية الجديدة التي تسعى إلى أن يشمل البناء جميع أنحاء المدينة.

أخيراً، فإن «أربيل» يبدي اعتقاده أن العدد الكافي من الشقق السكنية لليهود في مدينة القدس حتى عام 2020 يصل إلى 41500 شقة سكنية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وضعها «أربيل» بنفسه، حيث يتضح لنا بصورة واضحة أن ما سيتم إقامته حتى العام 2020 هو 50% فقط من الرقم الذي وضعه وهو 41500 شقة سكنية!

تقرير لجنة النقل الخاصة بالقدس

الفحص الأولي الذي أجري في شهر يوليو / تموز 2009 في إطار خطة النقل الخاصة بالقدس، يشير إلى وجود ما يقرب من 13300 شقة سكنية، تم إقرارها حديثاً، وبدأ العمل في بنائها، إلى جانب 15 ألف شقة أخرى.

وإذا اعتبرنا أن نصف الرقم الحالي البالغ 14500 شقة سكنية، وفقاً لتقرير اللجنة المذكورة، سيكون جاهزاً ومبنياً حتى العام 2020، فهي تلبي ما يقدر بـ56% من احتياجات السكان اليهود حتى العام 2020 فقط[42].

وبالتالي، فإن السكان اليهود في القدس الذين لن يجدوا مأوىً كافياً لهم من الشقق السكنية لن يكون أمامهم سوى الرحيل عن المدينة، ما يعني رفع منسوب الهجرة السلبية إلى خارج المدينة، العاصمة.

41) استنتاج مماثل ظهر في إعلان في صحيفة «أخبار القدس» بعنوان: «المشاريع الساخنة في القدس»، بتاريخ 2009/6/19، ويستند إلى وثيقة لإدارة أراضي «إسرائيل»، حول مناقصة لبناء 5800 شقة سكنية، وقد اتضح في وقت لاحق أن 1769 شقة فقط استخرجت الوثائق القانونية، فيما العدد الأكثر لم يحصل على الأوراق اللازمة.

42) يتم احتساب ما قدره 3.1 فرداً للشقة الواحدة في القطاع اليهودي، وفقاً لمعهد القدس لأبحاث إسرائيل.

تقدير «تشارلس كون»، مساعد رئيس قسم سياسة التخطيط في بلدية القدس

وهذا تقدير إضافي قدمه «تشارلس كون»، وقدمه إلى مؤلف الكتاب، يقدم فيه توقعات وتقديرات إحصائية للسكان اليهود في مدينة القدس حتى العام 2020.

«كون» الذي قام بعملية جمع وتوثيق لجميع التقديرات التي أعدتها جهات مختلفة، ومنها اللجنة الإقليمية التي وضعت الخطة الهيكلية، وصل إلى تقدير مفاده إقامة ما يقرب من 38334 شقة سكنية للقطاع اليهودي في المدينة، فيما أن التقدير الذي وضعته العديد من اللجان يقف عند 19152 شقة سكنية.

ومع ذلك، فإن ما وضعه «كون» كما يقول بنفسه قد يوفر اكتفاءً ذاتياً للسكان اليهود بنسبة 75% فقط، إذا ما تواجد 57 ألف يهودي فقط في القدس، في ما الأرقام التقديرية تصل بعددهم إلى 75 ألف يهودي!

الفصل الثاني: الآثار الجيوسياسية المحتملة على قرارات اللجنة اللوائية

- التواصل بين أحياء من القدس الشرقية والأحياء العربية خارج المدينة كعامل مؤثر على التوجه السياسي إزاء تلك المناطق.
- القيود المفروضة على البناء في إطار «المدينة التاريخية اليهودية»
- تهديد محتمل على طريق «القدس- معاليه أدوميم-البحر الميت»
- ضعف الاتصال بين «القدس ومعاليه أدوميم»

التأثيرات الجيو-سياسية المتوقعة على قرارات اللجنة اللوائية (43)

إلى جانب التأثيرات الديموغرافية التي تتخذها لجان التخطيط، من خلال إضافة أراضي إسكانية للتجمعات العربية، ومحاولة «ابتلاع» الأراضي السكانية اليهودية، فإن لها العديد من التغييرات الإضافية التي عرفتها اللجان المحلية، وبالأخص التأثيرات الجيو-سياسية.

وإن كان المقصود من الخطط المعدة، هو الاستجابة للاحتياجات السكانية في شرقي القدس، إلا أن التبعات المتوقعة في المستقبل لهذه الخطط لا يجب أن يغيب عن بال صانع القرار، لاسيما إذا ما وصلت المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين إلى قضايا الحل النهائي، وما سينجم عنها من تحديد نهائي لحدودها الجغرافية والسياسية.

والحقيقة الواقعة أن جزءً أساسياً من المناطق الإسكانية الجديدة للمواطنين العرب، جاءت على حساب المناطق الخضراء والمفتوحة غير المعدة أساساً للبناء.

وبالرغم من ذلك، نذكر هنا باختصار أن واحداً من هدفين أساسيين للخطة الهيكلية التي أظهرتها اللجنة الإقليمية، تم تنسيقه مع مخططات اللجنة المحلية.

كما أن التبعات على «الزحف» السكاني العربي لا ينبع من تخريب في مشهد المناطق الخضراء المفتوحة فحسب، وإنما في وضع حواجز بين التجمعات السكانية العربي الواقعة داخل حدود مدينة القدس من جهة، ومن جهة أخرى تلك التجمعات العربية الواقعة خارج حدودها القانونية.

وبالتالي تنبع الخطورة من أن تزايد ظاهرة البناء الفلسطيني خارج حدود المدينة من الممكن أن يقوي المطالب السياسية لهم بالاعتراف بمناطق في الضفة الغربية وشرقي القدس، ليس فقط انطلاقاً من اعتبارات سكانية، وإنما سياسية بحتة، بالتوازي مع بدء المفاوضات السياسية حول مستقبل القدس.

بكلمات أخرى: البناء المكثف على هذا النحو من شأنه أن يمنح الفلسطينيين حقوقاً في الادعاء بأحقيتهم في تقاسم مدينة القدس، وتحويل شرقي القدس إلى عاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل.

بصورة أكثر تركيزاً، يمكن الافتراض أن «الخطة الانتقالية» التي جرت فيها المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال 15 عاماً الأخيرة[44]، لم تحد من التوسع السكاني الحاصل للعرب

43) أسفرت الخطط الإسرائيلية المتتالية عن وقوع القدس داخل أربع أحزمة استيطانية: الحزام الأول: يحاصر البلدة القديمة وضواحيها ويربطها بالجزء الغربي، عندما أنشئ الحي اليهودي داخل السور الأثري، والحديقة الوطنية حول شرق السور وجنوبه، والمركز التجاري الرئيس داخله، الحزام الثاني: يحاصر الأحياء العربية خارج السور في المناطق الواقعة داخل حدود بلدية القدس في العهد الأردني، بمستوطنات من ثلاث اتجاهات، على شكل أقواس تعزل المدينة عن الكثافة العربية، الحزام الثالث: يهدف لحصار القدس الكبرى ثم تهويدها وتصفية الوجود العربي، الحزام الرابع: المتمثل بالمشروع الاستيطاني في جبل أبو غنيم، ويستهدف عزل القدس عن بيت ساحور من الجهة الجنوبية الشرقية. المترجم

44) نداف شرغاي، «جبل المريبا»، داركوتر، 1995، ص371، «جلعاد شير»، شهادات حول مفاوضات السلام 1999-2000، إصدار

في شرقي القدس، لاسيما في مناطق «عرب السواحرة، رأس العمود، وإلى جانبهما منطقة أبو ديس»، التي يقع معظم نطاقها الجغرافي خارج الحدود القانونية للقدس.

على سبيل المثال، ففي منطقة عرب السواحرة وتوجد ما يقرب من 800 دونماً من الأراضي الخضراء المفتوحة، لكن التمدد السكاني العربي جعلها مناطق «ملونة» بالمنازل المقاومة! وفي الوقت ذاته فإن نسبة استيعاب هذه المناطق للسكان لا يتجاوز 3500 وحدة سكنية.

هنا يمكن افتراض أن الوضع السكاني الناشئ في حدود القدس القانونية يمكن أن يتم ضمه في أي مفاوضات سياسية مستقبلية إلى حدود الضفة الغربية، وتحويلها في وقت لاحق إلى عاصمة للدولة الفلسطينية، إذا ما قامت.

يديعوت أحرونوت، 2001، ص218-219.

علماً بأن الخطط السكانية[45] التي أعدتها مختلف اللجان، المحلية واللوائية، شملت إقامة ما يشبه معابر حرة مفتوحة للفلسطينيين للوصول إلى الحرم القدسي، عبر المرور بالأحياء الفلسطينية الواقعة شرق الحرم، داخل الحدود القانونية للقدس، ما سيجعل من هذه المعابر في فترة زمنية لاحقة تابعة للفلسطينيين، ليس من جهة المرور الآني فحسب، وإنما تابعة سيادياً.

وإن عودة تاريخية إلى الوراء تشير إلى أن مثل هذه الخطط تم اقتراحها فور اندلاع حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو 1967، حيث طرحت في الأروقة

السياسية الإسرائيلية حين جرى حديث حول احتمالية الوصول إلى اتفاق سياسي مع الأردن.

مرة أخرى، طرحت هذه الفكرة في ورقة عمل تم تقديمها أواسط سنوات التسعينات بين كل من «يوسي بيلين»[46] ومحمود عباس، فقد طرحت هذه الورقة أن تكون بلدة أبو ديس نقطة الانطلاق للفلسطينيين للوصول إلى الحرم القدسي.

وقد تحدث «بيلين» وأبو مازن عن خطة ميدانية من شأنها أن توفر للفلسطينيين قطاعاً أرضياً، يتمكنون من خلاله من الوصول إلى الحرم القدسي، بعيداً عن المرور عبر النطاق الجغرافي الإسرائيلي.

كما أن مباحثات كامب ديفيد لعام 2000، في طابا وواشنطن طرحت فرضية أن تكون بلدة «أبو ديس» نقطة الانطلاق العملية للتواجد الفلسطيني[47].

---

45) يشكل قانون البناء الإسرائيلي المعضلة الأساسية التي تواجه سكان مدينة القدس من الفلسطينيين، لأنه لم يكن محايداً حراً يسمح بتحقيق الفائدة لجميع السكان من مختلف انتماءاتهم، بل ظل متحيزاً لصالح الإسرائيليين، ويتضح من نصوصه أنه يمنح الدولة أدوات تمكنها من تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها التهويدية بنجاعة، ولأن التخطيط الفاعل هو بطبيعته، صورة من صور النشاط العدواني، فالتخطيط المعمول به من قبل السلطات الإسرائيلية في مدينة القدس أداة فاعلة لتنظيم الديموغرافيا لتناسب أغراضاً ورغبات اليهود، وإن مراجعة تركيب قانون التخطيط والبناء يوضح وبشكل صارخ صور التمييز والحرمان المفروضة على المقدسيين، ويهدف لتطويقهم، ويخلق تجانساً يهودياً في المدينة، عوضاً عن تجانسها الفلسطيني العربي.

إلا أن حدوث الأزمة السكنية في القدس للفلسطينيين لا يقتصر على ما يترتب من تطبيق قانون البناء فحسب، فهناك معوقات أخرى تشكل صعوبات حقيقية أمامهم، وتحول دون حصولهم على تراخيص قانونية لمبانيهم، يمكن تصنيفها لثلاث معوقات رئيسة تتمثل في: محدودية مساحة الأراضي المسموح البناء عليها، سياسات التخطيط وقوانين البناء، وضعف سوق الإسكان والتمويل. المترجم

46) «يوسي بيلين»، 62 عاماً، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية، ينتمي إلى الجيل الثاني من القيادة السياسية في «إسرائيل»، ويعتبر من أبرز المطالبين بضرورة إدخال تغييرات جذرية على السياسة الإسرائيلية منذ منتصف الثمانينات حتى تخرج من المأزق التاريخي الذي تعانيه. عمل في وزارة الخارجية بين عامي 1987-1992، وتفرغ لـ«هندسة» اتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، ثم شغل منصب وزير القضاء حتى نهاية 2001. بادر إلى تطبيق مشروع «اكتشاف» الذي يمنح الشبان اليهود في العالم إمكانية القيام بزيارة قصيرة إلى «إسرائيل»، دون أن يدفعوا أية تكاليف لهذه الزيارات. في فترة لاحقة، انسحب من حزب العمل، وشكل حركة سياسية اسمها «فجر»، لكنه قرر اعتزال العمل السياسي كلياً. المترجم

47) نداف شرغاي، هآرتس، 2001/8/12، «علم فلسطيني فوق الحرم القدسي»، هآرتس، 1999/6/4.

وفي كتابه «على بعد خطوة» حول مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية لأعوام 1999-2000، قدم «جلعاد شير» المستشار السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، «إيهود باراك»[48] شهادته حول مصداقية عرض «باراك» الذي قدمه للفلسطينيين حول ما يمكن اعتباره «سيادة ميدانية» على منطقة الحرم القدسي.

على كل الأحوال، فإن من شأن استعادة مثل هذه الخطط سيعني بصورة عملية «خلخلة» السيادة الإسرائيلية على أنحاء مدينة القدس، عاصمة دولة إسرائيل[49].

قيود البناء في إطار «المدينة التاريخية» اليهودية

مثال إضافي على ذلك، سيكون له الأثر البالغ على التوازن الديموغرافي بين اليهود والعرب في مدينة القدس، هو التقييد الحاصل في منح رخص البناء داخل ما يعرف بـ«المدينة التاريخية»، لا سيما في إطار التجمع السكاني للمتدينين «الحريديم»، حيث الطلب على الشقق السكنية في ازدياد دائم.

القرار يشمل وضع قيود على البناء في النطاق الجغرافي الواقع بين منطقة «البقعة» جنوباً، إلى شارع «بار إيلان» شمالاً، ومن المدينة القديمة شرقاً، إلى منطقة «شديروت بن تسافي» غرباً.

وفي إطار هذا النطاق الجغرافي، الذي أعلنت عنه اللجنة اللوائية أنه من ضمن «المدينة التاريخية»، توجد هناك 11 حياً يهودياً، ومن ضمنها: «مكور باروخ، كارم أبراهام، مائة شعاريم، بيت يسرائيل، البوخريم»، مقابل ثلاثة أحياء عربية فقط هي: وادي الجوز، الشيخ جراح، وجزء من سلوان.

الغريب في الأمر أن حالة القيود المفروضة على البناء الإضافي الحاصل في الجزء اليهودي من «المدينة التاريخية»، لا سيما التجمعات «الحريدية»، أكبر بكثير من القيود المفروضة على البناء في الأحياء الثلاثة العربية.

وهو ما يتضح بصورة جلية في تصريحات «شماي آسيف» رئيس وحدة التخطيط في وزارة الداخلية، خلال نقاش جرى في مكتبه في صيف 2006[50].

48) إيهود باراك، 68 عاماً، وزير الدفاع، وعاشر رئيس وزراء لإسرائيل، انضم للجيش الإسرائيلي وخدم فيه لفترة 35 سنة، ارتقى خلالها إلى أعلى منصب، وحصل على ميدالية «الخدمة المميزة»، وشهادات في الأداء المميّز. انتقل للعمل السياسي، وتقلد مناصب وزير الداخلية، والخارجية، ثم ترأس حزب العمل، وحصل على مقعد في الكنيست، وشارك في اللجان الخارجية والدّفاعية، وتمكّن من الفوز برئاسة الحكومة. خاض مفاوضات مع ياسر عرفات، وتفجرت المفاوضات كما قيل بعد الخلاف حول القدس. المترجم

49) بالإمكان الرجوع إلى تصريحات رئيس الحكومة «بنيامين نتنياهو» في حديث للصحافة اليومية بتاريخ 19-2009/7/20.

50) خلاصة نقاش للجلسة السادسة في أيلول /سبتمبر 2006، حيث صرح «آسيف» بأنه: «من المحظور إضافة المزيد من البناء السكاني على الخطة الهيكلية، ويرى بأن التدخلات التي تحصل بين الحين والآخر من بعض الأوساط الحكومية، لإجراء تغييرات محدودة على تطبيق الخطة أكثر جدوى وفائدة، دون إحداث تغير انقلابي في تفاصيل الخطة».

تهديد وارد على الطريق الواصل بين القدس-معالية أدوميم والبحر الميت

تغيير إضافي يمكن أن يسفر عن تبعات جيو-سياسية ذات أثر بعيد المدى، ينبع من قرار آخر للجنة اللوائية، الذي يقتطع جزءًا من الأراضي الإضافية من أجل البناء في أحياء «العيسوية، الطور» وأثر ذلك على الطريق المؤدي شمالاً وجنوباً من معاليه أدوميم- القدس.

وقد قررت اللجنة في حينه ضم أراضٍ سكنية للتجمعات العربية إلى الجنوب الشرقي من قرية العيسوية شمال الطريق الواصل بين معاليه أدوميم- القدس، لبناء ما يقرب من 1200 وحدة سكنية، تضاف إلى ما يقرب من 1480 وحدة سكنية مقامة في بلدة الطور إلى الجنوب من طريق معاليه أدوميم القدس(51).

وقد عمل البناء في هذه المناطق على تقريب جانبي الطريق إلى حد 150 متراً من الطريق الأساسي الهيكلي، ومن المتوقع أن يؤمن الطريق الجديد مروراً حراً وآمناً بين البحر الميت ومعاليه أدوميم وصولاً إلى القدس.

ومع ذلك، فإن البناء العربي المتوقع في هذه المنطقة من شأنه أن يسفر عن مخاطر مستقبلية لرحلات السفر على هذا الطريق، لا سيما في الأجواء الأمنية المتوترة، وأكبر مثال على ذلك فترة الانتفاضتين، وهو ما يعني بصورة أو بأخرى تعرض المسافرين اليهود لعمليات إطلاق نار من مناطق تقع تحت سيطرة حماس أو السلطة الفلسطينية.

لمواجهة مثل هذا السيناريو الصعب على يهود القدس، فقد توجه عدد من الوجهاء اليهود في مدينة معاليه أدوميم، إلى عدد من وزراء الحكومة الإسرائيلية وإلى مستويات أمنية بارزة في إسرائيل، وقدموا أمامهم عينة من المخاطر الأمنية المحدقة بهم، من سكان العيسوية، الذين يحاولون بين الحين والآخر المسّ بهم، والتعرض لمركباتهم التي تسافر على الطريق الرئيس رقم 1، في ضوء تزايد نسبة هذه المخاطر وارتفاع توقعاتها(52).

وبالتالي، فإن البناء غير القانوني خارج الحدود الجغرافية المتفق عليها، كما يحصل في المناطق الفلسطينية الأخرى في القدس، يمكن أن يوجد تواصلاً ميدانياً بين مناطق العيسوية والطور، فيما سيخلق ذلك قطعاً حتمياً للتواصل الجغرافي بين القدس وصحراء الضفة الغربية.

---

51) هذه المعطيات مأخوذة عن خارطة المناطق المستجدة في الوسط غير اليهودي في القدس، حسب الخطة الهيكلية 2000، وهي محدثة حتى تموز /يوليو 2009، وقد أعدتها دائرة التخطيط السياسي في بلدية القدس.

52) من بين المبادرين لهذه الخطوة كان «إيلي هار نير» مدير عام بلدية معاليه أدوميم، في زيارة له بتاريخ 2008/6/28، ولقاء رئيس البلدية «بيني يسرائيل» مع نائب رئيس الحكومة «إيلي يشاي»، بتاريخ 2009/6/16، للتفصيل بشأن هذه المخاطر.

وخلال فترة ولايته كرئيس لبلدية القدس، عارض «إيهود أولمرت»[53] بشدة مقترح توسيع بلدة العيسوية، لكنه غير موقفه لاحقاً حين ترأس الحكومة الإسرائيلية.

هنا يبدو من الأهمية بمكان التذكير بملاحظة جديرة، تتعلق بأن مشروع توسيع العيسوية والطور من الشمال والجنوب، وصولاً إلى طريق معاليه أدوميم-القدس، سيمس حتماً بمشروع «الحديقة القومية» المقامة على جبل «تسوفيم»، وهي التي تم إقرارها من قبل اللجنة المحلية، مشروع رقم 11092.

المشروع يقضي بالسيطرة على 956 دونماً الواقعة نحو منطقة الشرق، و«الحديقة القومية» من المفترض أن تقام على جبلي «تسوفيم والزيتون».

وقد تم تقديم مقترح هذا المشروع للمرة الأولى على يد منقب الآثار الشهير «يوناتان شيلوني» في سنوات الثمانينات، حين تم اقتراح مشروع التخطيط لطريق الأنفاق بالقرب من جبل «تسوفيم»، وتم إبرام الخطة المعمول بها حالياً بالاشتراك والتنسيق الكاملين ما بين بلدية القدس، وسلطة الطبيعة، وباقي أقسام التخطيط الأخرى ذات الاختصاص[54].

وقد أجرت السلطات المختصة لتنفيذ هذا المشروع استطلاعاً خاصاً، بينت نتائجه حجم التأييد اليهودي لإقامة «الحديقة القومية»، لما لها من تمسك تاريخي وديني بالقيم اليهودية، بحيث تعتبر إحدى البوابات الرئيسة للدخول إلى مدينة القدس، إلى جانب اعتبارها أحد المنطلقات المركزية للمدينة في عصر «الهيكل الثاني»، وجزء محوري في النشاط الزراعي والاستيطاني، منذ عصر «الهيكل الأول» وحتى يومنا هذا[55].

إضعاف التواصل المخطط له بين القدس ومعاليه أدوميم

نقطة إضافية في هذا النقاش تبرز عند الحديث عن أن القرار الخاص باللجنة اللوائية يشمل ما يمكن تقديره بـ200 دونم، من أراضي الدولة، وأراضي اليهود الخاصة.

53) «إيهود أولمرت»، 65 عاماً، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، وزعيم حزب كاديما، تولى رئاسة الحكومة في 2006، ومنذ توليه قام بعدد من الحملات العسكرية، وعرف عنه تورطه في عدة قضايا فساد مالية، شغل مناصب عديدة في لجان الكنيست: الخارجية والأمن، والمالية، والتربية وميزانية الأمن، وتقلد مناصب وزارية أهمها: شؤون الأقلّيات، الصحة، كما ترأس بلدية القدس، وكرّس جهوده لتدعيم الوجود اليهودي فيها، من خلال دفع مشروعين للبنى التحتية هما شبكة الطرق المحورية وسكة القطار الخفيف. المترجم

54) تفاصيل إضافية عن خطة «الحديقة القومية» وردت في خطاب مطول لـ«إيلي أميتي»، مدير عام سلطة الطبيعة، الموجه إلى وزارة شؤون البيئة «جلعاد أردان» بتاريخ 2009/7/15، وفي رده على الخطاب، أعلن الوزير «أردان» أمام وزير الداخلية «إيلي يشاي» معارضته لتدخل اللجنة اللوائية في الخطة الهيكلية الخاصة بمشروع «الحديقة القومية» المقامة على جبل «تسوفيم».

55) ورد ذلك في خطاب لـ«يوفال باروخ»، عالم الآثار الشهير في منطقة القدس، وقد وجهه إلى «أبيتار كوهين»، مدير لواء القدس في سلطة الطبيعة، بتاريخ 2008/2/19.

وتتركز هذه المناطق في «التلة الفرنسية»، إلى الغرب من المدينة، وفي منطقة (أ1) شرقاً، وهذه المنطقة (أ1) هي التي سيتم تطبيق عليها خطة الوصل بين القدس ومعاليه أدوميم، وقد تم إقرارها بعد نقاشات وجدالات عميقة بين عدة أوساط عاملة في مجال التخطيط عدة سنوات لتطبيق مرحلة الوصل بين المنطقتين.

وفي سنوات التسعينات، قامت بلدية القدس بفحص إمكانية تخصيص ما يقرب من 1700 وحدة سكنية[56] في المناطق المخصصة للسكن والإقامة، من أجل استخدامها في مجال التجارة والمؤسسات الخاصة، كما أن رئيس بلدية القدس الحالي «نير بركات»، قبل انتخابه لموقعه الحالي، عبر عن دعمه الكامل لإقامة حي سكني في المكان ذاته، من أجل إيجاد حل لمشكلة الضائقة في السكن للطلاب اليهود في المدينة، وللأزواج الشابة[57].

وفي المخطط الأولي الذي قدمته اللجنة المحلية في مدينة القدس، تم تحديد بعض المناطق لأن تكون خاصة بمؤسسات عامة وخاصة، كإقامة جامعة، ومؤسسات عامة للجمهور، فيما قررت اللجنة اللوائية بناء على توصية من مهندس بلدية القدس إلغاء ذلك الهدف، وتحويله إلى مقر منطقة معدة لإقامة موقع تراثي تاريخي[58].

56) جاء ذلك في ورقة عمل قدمتها دائرة التخطيط في بلدية القدس بتاريخ 1999/5/14

57) هآرتس 2008/10/23 (بركات: سأقيم حياً سكنياً يهودياً في شرق القدس).

58) تفاصيل عن التغيير الحاصل في تحديد طبيعة استخدام الأراضي في البوابة الشرقية جاءت في خطاب وجهه «عميرام روتم»، مسئول الشئون البيئية، إلى «ديفيد عوزيئيل»، مساعد رئيس بلدية القدس، «كوبي كحلون»، بتاريخ 2009/8/6.

ويمكن لهذه الخطة الجديدة أن تسفر عن تأثيرات سلبية على التواصل المعد له سلفاً بين منطقتي القدس ومعاليه أدوميم، من خلال منطقة (أ1)، من خلال تكثيف حالة البناء السكاني المتواصل، كما طرأ عدد من التغييرات الجوهرية الإضافية، من خلال توصية قدمتها اللجنة اللوائية على الخطة الهيكلية الخاصة بالأراضي السكانية للسكان العرب في القدس، ومن أهمها:

1- في منطقة «تل عداسة»، الواقعة إلى الجنوب من المنطقة الصناعية «عطيروت»، شمال القدس، عادت اللجنة وقررت من جديد بناء آلاف الوحدات السكنية للمواطنين العرب على منطقة تقرب مساحتها من 610 دونمات. وقد حددت اللجنة المحلية ما يشبه فاصلاً بين هذه المنطقة السكنية، والمنطقة الجنوبية للمنطقة الصناعية «عطيروت»، حيث تتركز فيها مشاريع رجال الأعمال اليهود.

2- وقد صمم هذا الفاصل ليعمل على «تحجيم» التهديد الأمني، أو الشعور السائد لدى بعض اليهود بافتقاد الأمن، وهو ما أدى في السنوات الأخيرة إلى انهيار عدد من المشاغل والمصانع اليهودية المقامة شرق المنطقة الصناعية «عطيروت»، الملاصقة لمخيم «قلنديا».

3- ألغت اللجنة اللوائية المنطقة الفاصلة من جنوب المنطقة الصناعية، تخوفاً من إمكانية استهداف العمال اليهود الذين يقيمون في المنطقة الشمالية منها.

4- في ضوء هذه الحقيقة يمكن الإشارة إلى أن مزاعم اللجنة اللوائية، سبق أن ألغيت بناء على خطة قدمتها سابقاً وزارة الإسكان وبلدية القدس، من أجل التسريع بإقامة مبانٍ سكنية من خلال إقامة 10 آلاف وحدة سكنية، على أراضي منطقة المطار وما حولها، وهي أراضي جزء أساسي منها يعود إلى ملكية يهودية[59].

5- مناطق إضافية، تم تخصيصها للبناء للسكان العرب في القدس على النحو الآتي:

أ- في صور باهر هناك 260 دونماً تستوعب في الوضع الطبيعي 1750 شقة سكنية.

ب- في جبل المكبر هناك 150 دونماً، يمكن أن تستوعب ما يقرب من 800 شقة سكنية.

ج- في إطار تخفيف الشروط الخاصة ببناء السكان العرب في شرقي القدس، حيث تعتبر مركزاً للأنشطة الصناعية شمال المدينة القديمة، من خلال السماح بإضافة طبقات سكنية عالية، يمكن أن تستوعب ما قدره 3 آلاف شقة سكنية.

إجمالاً، يمكن النظر إلى حجم الإضافة التي تم منحها للبناء العربي في شرقي القدس التي اقترحتها اللجنة اللوائية، بما يقرب من 1800 دونمٍ، إلى جانب وجود ما يقرب من 2600 دونمٍ أصلاً، قد قررتها

59) سبق أن ألغى رئيس الحكومة السابق «إيهود أولمرت» هذه الخطة لأسباب سياسية بحتة.

اللجنة المحلية في أوقات سابقة، بما يعني وجود ما يقرب من 4400 دونمٍ، لديها القدرة الطبيعية على استيعاب ما يقرب من 11 ألف وحدة سكنية.

في المقابل، فقد «اقتطعت» اللجنة اللوائية مناطق سكنية من تلك المخصصة للبناء في الوسط اليهودي في غرب مدينة القدس وشرقها في المناطق الآتية:

أ- «هار حوما» جبل أبو غنيم تم اقتطاع ما يقرب من 600 دونمٍ، كان من المفترض أن يتم بناء 3300 شقة سكنية عليها.

ب- «بسغات زئيف» إلى الجنوب من المدينة، تم اقتطاع ما يقرب من 100 دونم، كان سيقام عليها 550 شقة سكنية.

ج- «جفعات مشوآه»، إلى جهة الغرب، تم اقتطاع ما يقرب من 250 دونماً، كان سيقام عليها 1300 وحدة سكنية.

د- «جبل نوف»، الواقع إلى جهتي الغرب والشمال، تم اقتطاع ما مساحته 25 دونماً، كان من المفترض أن يقام عليها 135 شقة سكنية.

ه- منطقة «راموت»، إلى جهة الجنوب والشرق، تم اقتطاع ما مساحته 22 دونماً، كان سيقام عليها 120 شقة سكنية.

و- «هداسا عين كارم»، إلى جهة الغرب، تم اقتطاع ما مساحته 210 دونمات، كان سيقام عليها 1500 شقة سكنية.

وبلغة الأرقام، فإن مجموعة المساحات التي تم اقتطاعها من المناطق المخصصة للبناء اليهودي الواقعة غربي مدينة القدس بلغ ما مساحته 1240 دونماً، بما يعني الحيلولة دون بناء ما يقرب من 6400 شقة سكنية[60].

في المقابل، أضافت اللجنة اللوائية ما يقرب من 3 آلاف وحدة سكنية إلى الوسط اليهودي على مساحة من الأراضي تقدر بـ200 دونم، رغم رفض اللجنة المحلية لهذه الخطوة، وجاءت هذه الإضافات تحديداً في مناطق: «منخات، كرياتً يوفال، حي غيلو»[61].

وبغض النظر عما ورد آنفاً، فإن قراءة متأنية لحجم الاقتطاعات الحاصلة في الأراضي المخصصة للبناء اليهودي يظهر بصورة لا تقبل التأويل أن السلطات الإسرائيلية المختصة اقتطعت ما يقرب من ألف دونم من الأراضي، كانت ستستوعب ما يقرب من 3400 شقة سكنية للعائلات اليهودية.

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بتنظيم عملية البناء في مدينة القدس، فقد ظهر عدد من العوائق والعقبات التي حالت دون تنفيذ اللوائح المصممة خصيصاً لهذا الغرض، لا سيما في مناطق السكان العرب.

---

60) تم إجراء هذه العملية الحسابية من قبل مهندسين كبار قاموا بإجراء عملية فحص مطولة ودقيقة بناء على تكليف من اللجنة اللوائية، وقد تم تقديم هذه الأرقام للجهات المختصة في شهر حزيران / يونيو 2009، من قبل أعضاء مجلس بلدية القدس إلى رئيسها «نير بركات».

61) ظهرت هذه الأرقام في ورقة عمل قدمها عضو المجلس البلدي «فيفو أليلو»، بتاريخ 2009/6/23.

ووفقاً للإحصائيات المتوافرة، فإنه منذ عام 1967 وحتى كتابة هذه السطور تم بناء ما يقرب من 20 ألف وحدة سكنية في شرقي القدس، أقيمت بشكل مخالف للقانون، وحسب آراء جهات أخرى مختصة، فإن عدد الشقق السكنية المخالفة للقانون بلغ 30 ألف شقة تقريباً[62].

جزء أساسي من البناء غير القانوني في القدس، نابع في الحقيقة من توجه سياسي معارض بالأساس للسلطة الإسرائيلية في المدينة، والتصريحات المتلاحقة لمسؤولين فلسطينيين تشهد على ذلك.

وقد تم تسجيل العشرات من أعمال البناء خلال السنوات الماضية[63]، خاصة في منطقة شمال المدينة، وتبين لاحقاً أنها مبان فارغة من السكان[64]!

وقد تم تصميم هذه الشقق السكنية لتتسع لعائلات مكونة من أربعة أفراد، ستة، وأحياناً ثمانية، وهي في العادة عائلات فقيرة، وجزء منها سبق أن تورطت في قضايا جنائية، من أجل البحث عن الغنى السريع[65].

---

62) جاء ذكر رقم 20 ألف شقة من قبل الوزير السابق لشؤون القدس «حاييم رامون» من على منصة الكنيست في تقرير قدمه خلال شهر أيار / مايو 2000، فيما جاء تقدير الرقم 30 ألف شقة، على أساس الخطة الهيكلية التي قدمت عام 2000، من قبل مهندسها الرئيس، في صفحة 136، من خلال ذكره أن هناك 900 شقة يتم إضافتها سنوياً في المدينة بصورة مخالفة للقانون.

لمتابعة المزيد حول البناء غير القانوني في مدينة القدس انظر: «غاستوس فاينر»: البناء غير القانوني في القدس، مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، 2003، تقرير المراقبة على البناء في القدس: خلاصة توصيات واستنتاجات للجنة الرسمية برئاسة «إيتان مائير»، 1996/10/28، القدس ليس المشكلة، بل هي الحل، نداف شرغاي، كتاب: سيدي رئيس الحكومة ...إنها القدس»، إصدار دار الكرمل، 2005، ص37-40.

63) على سبيل المثال: فيصل الحسيني، المسؤول السابق لملف القدس في السلطة الفلسطينية قال لصحيفة الأهرام المصرية في حزيران / يونيو 1997، قال في سياق المقابلة: التحدي الحقيقي الموجود أمام الفلسطينيين اليوم يتمثل في مسألة البناء في القدس، حتى لو كان ذلك بدون سكان تملأه». وهناك تصريحات أخرى تحمل ذات الروح، لكنها تصعيدية أكثر جاءت على لسان «خليل التفكجي»، الديموغرافي الفلسطيني الذي يعمل في «بيت الشرق»، وقد عينه عثمان ناصر، المحافظ السابق لمدينة القدس، المعين من قبل السلطة الفلسطينية.

64) هآرتس، مئات الشقق السكنية التي بناها الفلسطينيون في شرقي القدس فارغة بدون سكان، 1997/5/27.

65) البناء غير القانوني في القدس، مركز القدس، مرجع سابق.

الفصل الثالث: عقبة عدم وجود الأراضي في القدس أمام التخطيط والبناء

- قرار النائب العام بمنع تسوية الأراضي في شرقي القدس، وأسبابه
- الأضرار الناجمة عن عدم وجود تسوية الأراضي في شرقي القدس
- ضرورة ترتيب الأراضي في شرقي القدس
- عوائق أخرى لمنح رخصة البناء في شرقي القدس

لماذا ترفض «إسرائيل» تسوية وضع الأراضي في القدس؟

حالة السيطرة الإسرائيلية المحدودة على مختلف حدود مدينة القدس، نابعة في الأساس من مشاكل مرتبطة بقضايا التخطيط السكاني، لا سيما في شرقي المدينة، وتمنع الدولة من القيام بمشاريع إسكانية في هذه المناطق[66].

ومع ذلك، فإن التطرق إلى هذه المشاكل التقنية والفنية والهندسية كسبب رئيس للإعاقة الحاصلة في البناء اليهودي في القدس، فإن ذلك لا يلغي حقيقة مهمة تتعلق بتوصية المستشار القانوني الذي طلب عدم القيام بأي عملية ميدانية لإجراء تسوية للأراضي في شرقي القدس.

وقد تم إقرار هذه التوصية فور انتهاء حرب الأيام الستة 1967، إلى أن تولى «مائير شمغار» منصب المستشار القانوني للحكومة، وقد تمسك معظم القانونيين الإسرائيليين بهذه التوصية على مر السنوات الطويلة، بما في ذلك المستشار القانوني الحالي للحكومة.

وجاءت النتيجة العملية لمثل هذا القرار القانوني، أن وضع المزيد من الصعوبات والعقبات أمام إخراج خطط البناء إلى حيز الوجود، بسبب أن عدداً كبيراً من مساحات الأراضي المخصصة لها في شرقي المدينة، ليست مسجلة في أوراق الطابو، ووضعها القانوني غير منظم بعد بصورة نهائية، أو أن جزءًا آخر من هذه الأراضي دخلت مرحلة التسوية في العهدين البريطاني والأردني، وتم تجميد إجراءاتهما من قبل «إسرائيل».

وبالتالي فإن الإجابة العملية على هذه المعوقات، يتمثل في أنه لا مجال إطلاقاً للبناء عليها وهي في هذا الوضع غير الطبيعي.

أكثر من ذلك، فإن هذا الوضع المعلق على طبيعة ملكية هذه الأراضي نجم عنه مشاكل لها أول وليس لها آخر، من قبيل: مشاكل بين الجيران، ابتزاز مالي، تهديدات، وغيرها من القضايا التي عرفتها دوائر الشرطة الجنائية في القدس.

المسؤولة السابقة لقسم التخطيط الخاص بالقدس في وزارة الداخلية، «بينات شوارتس»، قررت ذلك منذ فترة طويلة، وقالت: «إن مشكلة المشاكل هي هوية ملكية هذه الأراضي».

66) شملت خريطة الحكومات الإسرائيلية للاستيطان في منطقة القدس الكبرى: «أفرات وغوش عتيسون، ومعاليه أدوميم، وغفعات زئيف»، ويجري البناء فيها بطاقة كاملة، وقد أشار الباحثون الجغرافيون منذ أعوام طويلة إلى الصلة الوثيقة بين حدود بلدية القدس والقدس الكبرى. وكان الهدف الأبعد، تهويد القدس وترسيخ وضعها كعاصمة أبدية «لإسرائيل»، لذلك اتخذت الحكومات إجراءات عدة لتكون قيد التنفيذ: فتح الطريق الموصل لحائط البراق، بناء الحي اليهودي في المدينة القديمة، تنشيط الحياة في جبل المكبر، حيث توجد مؤسسات حيوية، كمستشفى هداسا والجامعة العبرية، ربط جبل المكبر بالقدس بواسطة مبانٍ سكنية، بناء سور آخر حول القدس كجزء من عمل دفاعي ضد أي عمل عسكري عربي، توطين 7 آلاف يهودي كدفعة أولى في المنشآت الجديدة. المترجم

أكثر تفصيلاً، تضيف: فإن العقبة الحقيقية التي تواجهنا عند الشروع في التخطيط لمشروع ما في القدس، تتمثل في غياب التسجيل القانوني المنظم لأصحاب الأراضي!

والمؤسسة الإسرائيلية لا تستطيع الشروع في مشاريع بناء داخل مدينة القدس دون أن تتعرف إلى المالك الأصلي للأرض التي سيقام عليها المشروع[67].

كما أن من جاء خلفها في هذا المنصب، «غايا كابونكي» أكد أن هناك العديد من مساحات الأراضي الواسعة في شرقي القدس، ما زالت تسويتها غير منظمة وغير واضحة، ولا بد من تغيير هذا الوضع للشروع فعلاً في إقامة المشاريع اليهودية[68].

وقبل أن نتحول إلى قراءة التبعات والنتائج المترتبة على قرار عدم تسوية الأراضي في مدينة القدس، وآثارها الصعبة على عمليات البناء، لا بد لنا من وقفة مطولة مع بعض التفصيل في التوقف عند عدد من الأسباب المهمة لعدم تسوية الأراضي، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الأسباب السياسية:

دولة «إسرائيل» تخشى من ردود الفعل الدولية في حال اتخذت أي خطوة من شأنها تغيير الواقع السياسي لمناطق مدينة القدس، لا سيما تلك الواقعة خارج حدود الخط الأخضر.

وهذا التخوف الإسرائيلي مرتبط ضمناً بعلاقة «إسرائيل» مع ملاك الكنائس المسيحية، التي تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي في الأماكن الحساسة في مدينة القدس.

وفي معرض الردود التي قدمتها «إسرائيل» رداً على اعتراضات رفعها مواطنون عرب إلى محكمة العدل العليا ضد دائرة تنظيم الأراضي في وزارة القضاء، أعلنت الجهات الرسمية بما لا يدع مجالاً للشك أن ما يمنعها من البت في المضي قدماً في إجراءات تنظيم الأراضي هي صعوبات سياسية بالدرجة الأولى[69].

فقط في الآونة الأخيرة، أوضحت مصادر مكتب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أن أحد الأسباب الأساسية لتجميد إجراءات عملية تنظيم الأراضي في مدينة القدس، مرتبطة بشكل وثيق بالاعتبارات السياسية، وبعلاقات «إسرائيل» الدبلوماسية في الخارج.

---

67) تقرير التخطيط الخاص بشرقي القدس، تم إعداده من قبل لجنة التخطيط المقدسية وتوجيهه إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 2003/4/28، كما ورد ذلك في تقرير بعنوان: كمين التخطيط، وصدر في كانون أول / ديسمبر 2004.

68) نشرة «غلوبس»، غرب القدس هي الحل، 2006/6/25، مقابلة أجرتها الصحفية «أوريت بارغيل» مع «كابونكي».

69) إليك على سبيل المثال الحكم الذي أصدرته قاضية محكمة العدل العليا «داليا دورنر» رقم 2000/660، بتاريخ 2002/5/28، لصالح سليمان حجازي وغازي صيام، ضد وزارة القضاء.

ثانياً: التخوف من عمليات التزييف:

المحامي «يورام بار سيلع»، الذي عمل سنوات طويلة مستشاراً قانونياً لبلدية القدس، وفي فترة لاحقة عين مستشاراً قانونياً للحكومة الإسرائيلية، بمعنى أنه كان مسؤولاً ضمنياً عن مسائل البناء والتخطيط، يقول في أحد لقاءاته: «كان هناك تخوف حقيقي من وجود جهود حثيثة لأوساط معادية تحاول بسط سيطرتها على أنحاء مختلفة من مدينة القدس، ومن هذه الجهات دول وتيارات قومية عربية!»

ويضيف: «جزء أساسي من التخوف الإسرائيلي كان يكمن في أن مضي الجهات المسؤولة عن تنظيم الأراضي، سيعني بصورة أو بأخرى أن تنضم جهات خارجية لتقدم دعاوى قانونية بادعاء ملكيتها لهذه الأراضي في بعض المناطق الاستراتيجية».

ويواصل «بار سيلع»: «هذا هو السبب الحقيقي الذي منع الحكومة الإسرائيلية سنوات طويلة من مواصلة جهود تسوية الأراضي في مدينة القدس، ولذلك فإن عودة تاريخية إلى الوراء يشير إلى أن الأتراك، ومن خلفهم البريطانيون، لم يقوموا بإجراءات لتسوية الأراضي في المدينة القديمة من القدس، فقد خافوا فعلاً من سيطرة «الوقف» على الأراضي هناك»[70].

كما أن المحامي «إيتان جيفع»، الذي انخرط لسنوات طويلة في نقاشات مهمة حول موضوع الأراضي في القدس، ويعتبر من أهم الخبراء الإسرائيليين في هذا المجال، يتحدث عن تخوفات إسرائيلية جادة تقف خلف التلكؤ الحاصل في تنظيم أراضي القدس.

وقد عمل «جيفع» فترة من الزمن كمراقب في لجنة المدراء العامين التي قامت بتوأمة أراضي القدس والضفة الغربية فور انتهاء حرب الأيام الستة عام 1967.

ويروي عدداً من التخوفات التي تنتاب صناع القرار الإسرائيليين من مغبة اتخاذهم قراراً من ذلك النوع بتنظيم أراضي القدس، ومنها أن هذا القرار قد يجلب علينا عشرات الدعاوى التي يعتريها العديد من مؤشرات التزييف والتزوير، وهو ما يعني فعلياً فقدان العديد من السكان اليهود لأراضيهم التي كانت بحوزتهم منذ زمن الحكم التركي والانتداب البريطاني.

ثالثاً: غياب التعاون مع الأردن

ملفات تسوية الأراضي في مدينة القدس، كانت في البداية بحوزة السلطات الأردنية في أجزاء محددة من شرقي القدس، لكن عمليتهم لم تصل إلى نهاياتها، ومع ذلك، فإن جميع الوثائق اللازمة لإتمام هذه القضية ما زالت في خزائن الدولة الأردنية في عمان.

70) جاء ذلك في حديث له مع مؤلف الكتاب، تموز /يوليو 2009.

ومن أجل استكمال هذه المهمة، فإن ذلك يتطلب من الجهات الإسرائيلية الرسمية الحصول على تفاصيل الوثائق المذكورة، ومنها: التسجيلات الرسمية، شهادات، إثباتات، وكلها يحتفظ بها الأردنيون وحدهم.

ومنذ سنوات عديدة، يرفض الأردن بصورة واضحة إبداء التعاون اللازم مع السلطات الإسرائيلية للعثور على هذه الوثائق، وهي التي تعتبر «كنوزاً» حقيقية في نظر صانع القرار الإسرائيلي.

رابعاً: لبعد المالي

حسب التقديرات التي وضعتها جهات الاختصاص في ملف القدس، فإن الوصول لنهاية كاملة لملف تسوية الأراضي شرقي المدينة، سيصل تكلفته تقريباً 100 مليون شيكل[71].

كما يبرز أمام خطوة استكمال جهود تسوية أراضي القدس تحدٍّ مخيف يتمثل في أن ذلك يتطلب دفع ضريبة قدرها 3% من المبلغ الإجمالي وفق القانون النافذ في هذا السياق.

خامساً: تخوفات من تغيير الوضع القائم

عدد من المهنيين المختصين في ملف تسوية الأراضي في مدينة القدس، يعتقدون هناك ما ينتظر الإسرائيليين من «خطر مزدوج»!

1- **الخطر الأول:** إمكانية أن تصل دعاوى مزيفة حول ملكية الأراضي التي تملكها الدولة، من خلال سلطة التطوير والصندوق القومي اليهودي.

2- **الخطر الثاني:** وهو معاكس تماماً للأول، ويتمثل في إمكانية تورط الدولة في «مستنقع سياسي»، إذا ما حصل، كما يتوقع الكثيرون أنّ يتم اكتشاف أن العديد من مساحات الأراضي في القدس يتم نقلها لملكية الدولة، أو أن أجزاء من المدينة القديمة يتم اكتشاف أنها ذات ملكية يهودية خاصة.

سادساً: خشية السكان المحليين

تشير التقديرات المتوافرة إلى أنه في حالات كثيرة، حصلت مناوشات كبيرة بين جهات من السكان المحليين من جهة، وبين سلطات التسجيل في بلدية القدس، بعد أن تم اكتشاف أنهم يقيمون في منازل تعود ملكيتهم لها بدون وجه حق[72].

---

71) يعني ذلك تقريباً وفق السعر الحالي للشيكل الإسرائيلي : 37 مليون دولار!

72) هذه الفئة تتناول أولئك المقدسيين الذين كانوا يقيمون داخل حدود «إسرائيل»، وتملكوها في وقت لاحق، ومنذ تاريخ 1947/11/29، حيث صدر قرار التقسيم، بات اعتبارهم أنهم يقيمون في أراضي العدو! وتفسير ذلك يعني أن سكان شرقي القدس الذين لم يكونوا مقيمين فيها بتاريخ 1968/6/28، حيث بدأ الحكم القانوني الإسرائيلي على شرقي القدس، بات اعتبارهم بأنهم يمكثون في أراضي

على سبيل المثال، فإن كان هناك مجموعة من الإخوة، ورثوا قطعة أرض عن أبيهم، ويعيشون في هذه الأثناء في الخارج، فإن القانون الإسرائيلي يحيلها تلقائياً إلى ما يسمى «دائرة أملاك الغائبين».

لهذا السبب وأسباب أخرى أيضاً، من بينها أجواء التشكيك وانعدام الثقة بين السلطات الإسرائيلية وجزء أساسي من سكان شرقي القدس، فليس هناك من اطمئنان واضح أن معظم هؤلاء السكان سيبدون تعاوناً حقيقياً مع السلطات في عملية تسوية الأراضي، من خلال تسليمهم للوثائق التي بحوزتهم حول ملكيتهم لهذه الأراضي.

هنا يبدو جديراً الحديث عن امتناع عدد كبير من سكان شرقي القدس عن توثيق عمليات بيع الأراضي وشرائها، للتهرب من دفع الضرائب اللازمة التي يقرها القانون الإسرائيلي.

وهكذا، وبغض النظر عن جميع تلك الأسباب، فإن عدم مضي السلطات الإسرائيلية في خطوة تسوية أراضي القدس، نجم عنه مع مرور السنين سياسة كارثية تدميرية، وكشف النقاب عن «وكر» من المخالفات القانونية والتخبط التخطيطي، وأسفر في النهاية عن أضرار هائلة، سواء كان ذلك على المواطنين أنفسهم، أو على الدولة الأهم[73].

وهكذا، فإن ما تعيشه القدس اليوم من حالات تسجيل أراضي بصورة مزدوجة، أو تنفيذ صفقات شراء مخالفة للقانون، والسيطرة على أراضي القدس بقوة الذراع، وأحياناً بالعنف، أو من خلال اللجوء إلى عمليات التزييف والتزوير سيؤدي إلى أن يفقد يهود كثر، ومن ثم الدولة الإسرائيلية لاحقاً، مساحات شاسعة من أراضي القدس!

والبلدية من جهتها، لا تستطيع القيام بأعمال التخطيط، وتنفيذ أعمال مرافق البنى التحتية، كالصرف الصحي، شبكات الكهرباء، الطرق العامة، بدون تزويدها بالوثائق اللازمة من قبل دائرة المعلومات الجغرافية[74].

العدو. يظهر ذلك جلياً في تقرير «كمين التخطيط»، «ناتاي ماروم»، كانون أول / ديسمبر 2004.

73) يبرز ذلك بصورة جلية في ورقة عمل قدمتها جهات مهنية متخصصة في بلدية القدس، يونيو 2008.

74) اعتزم تنظيم إسرائيلي يميني يطلق على نفسه اسم «الصندوق من أجل أراضي إسرائيل» الاستيلاء على أراض في شمال شرقي القدس بادعاء تواجد بلدة «عطاروت» فيها، التي تم إخلاؤها بتاريخ 1948/5/17 «في أعقاب هجمات أردنية»، زاعماً أن بحوزته تفويضاً من «مالكين للأرض وورثتهم» بالاستيلاء على 300 دونماً من أصل 1150 دونمٍ «بملكية يهودية». المترجم

الأضرار الناجمة عن عدم تسوية أراضي شرقي القدس

أولاً: المس بأحقية التملك

عملياً، لا يستطيع أي مواطن البناء على أرض لا يعرف حقيقة ملكيتها، والطريقة المثلى لإثبات ذلك هي دائرة الطابو. وبالتالي، فمن لم يحصل على شهادة من دائرة الطابو بملكية الأرض التي يبني عليها، فلن يحصل ببساطة على رخصة للبناء.

ثانياً: سرقة الأراضي

هناك ظاهرة بدأت تنتشر في السنوات الأخيرة في شمال القدس، وبعض الأجزاء الأخرى، تتمثل بقيام عدد من الأشخاص «المحتالين» ببناء مبانٍ سكنية على أراضٍ غير مسجلة في الطابو، لأن أصحابها الحقيقيين يقيمون في مناطق ما وراء البحار.

وقد نقلت صحيفة هآرتس عن محام ضليع في قضايا تعويض شبكات التزوير والتزييف في القدس، أن الطريقة الأكثر استخداماً في القدس، هي أن يقوم هذا «المحتال» بشراء أرض تحُدُّ أرضه الحقيقية بصورة غير قانونية.

كما يلجأ آخرون إلى بيع أراض لأناس يقيمون في الخارج، كما تكرر أن يقوم أناس كلفهم أصحاب الأرض الأصليون بحمايتها وحراستها، ببيعها وتملكها في وقت لاحق، وفي أوقات أخرى تم بيع هذه الأرض عدة مرات لأكثر من تاجر أو سمسار[75]!

وقد حذر في وقت لاحق «رون فارنيك» مسئول تسجيل الأراضي في بلدية القدس أن السنوات الأخيرة شهدت ظاهرة لتزوير ملكية الأراضي في شرقي القدس من قبل السلطة الفلسطينية[76].

وهو ما أكده «تساحي كاتس» مسئول قسم التراخيص والمراقبة في البلدية، خلال اجتماع للجنة الداخلية في الكنيست في أيار / مايو 2008، وإعلانه أن البلدية لن تجد نفسها مضطرة لمنح المزيد من رخص البناء إذا لم يتم تسجيل أرض البناء رسمياً في دائرة الطابو[77].

ثالثاً: تسويات مشكوك فيها

في ضوء أن عدداً كبيراً من أراضي شرقي القدس غير مسجلة في دائرة الطابو، فقد جرت العادة أن تكتفي البلدية في الكثير من الأحيان ببعض الأعراف الاجتماعية، من أجل إثبات ملكية الأرض، ومنها: تواقيع الجيران، إثبات دفع الضرائب اللازمة، وثيقة قانونية من مكتب محاماة رسمي. وفي

75) لمزيد من التفاصيل: انظر تقرير «عميره هاس»، هآرتس 2003/1/15.

76) السلطة الفلسطينية تزيف ملكية الأراضي في القدس، القناة السابعة، 2005/5/2.

77) المحضر رقم 367 من اجتماعات لجنة الداخلية وحماية البيئة في الكنيست، بتاريخ 2008/5/28، ص24.

السنوات الأخيرة بدأت البلدية تعتمد ما يعرف بـ«ورقة المختار»، الذي يوقع على خارطة توضيحية للمدينة تتطابق مع خارطة البلدية. لكن ذلك منح أصحاب الأراضي الذين لم يقوموا بتسوية رسمية لها الفرصة للتهرب من الإجراءات التنظيمية المتعارف عليها[78].

في المقابل، فإن هناك من يدعي أن عدداً من المخاتير من استلم «مبالغ مالية» مقابل توقيعه لهذه الخارطة أو تلك، وأن عدداً كبيراً من هذه التوقيعات لم تكن مطابقة للواقع[79].

78) «كمين التخطيط»، التقرير الذي أعده «ناتي ماروم» في كانون أول/ديسمبر 2004، ص62.

79) وقد أدلى مسؤول في وزارة الداخلية بشهادته حول هذه الظاهرة في نقاش حكومي حصل أواخر عام 2008.

رابعاً: صعوبات في تخطيط أراضي الجمهور

في المناطق غير المسجلة، ليس بالإمكان القيام بتنفيذ خطة «التوحيد والتقسيم»، وبموجبها سيتم تخصيص ما يقرب من 40% على الأقل من أراضي مدينة القدس لأغراض الاستخدام العام، وانطلاقاً من هذا السبب، فإنه في مناطق عديدة من شرقي المدينة، ليس بالإمكان تخصيص أراضٍ لاستخدام الجمهور، وبالتالي عدم القدرة على إقامة مرافق عامة كالبنى التحتية في هذه المناطق.

خامساً: صفقات مضادة

غياب سجلات الترخيص الرسمي في دائرة الطابو يعني من خلال التجربة العملية إمكانية القيام بتنفيذ صفقات بيع وشراء مضادة في آن واحد.

سادساً: نزاعات الجيران

لا يمكن بحال من الأحوال الوصول إلى مرحلة الحسم في حل الخلافات الناشبة بين الجيران الذين يتنازعون على ملكية هذه الأرض أو تلك، خاصة إذا ما نشبت الخلافات على حدود الأراضي وملكيتها.

سابعاً: تسجيلات مضادة وابتزاز ورشوة

في العديد من الحالات، ثبت عدم وجود حالة من التوأمة والتشابه بين السجلات المقدمة من قبل ملاك الأراضي العرب، والأوراق الرسمية الموجودة في دائرة الطابو. هذا الأمر يجلب في أعقابه إجراءات قانونية، وخلافات جيران، وبالتالي يجد العاملون في مجال تسوية الأراضي أنفسهم عرضة للابتزاز تارة، وتقديم الرشاوى تارة أخرى.

الحسم المطلوب في تسوية الأراضي شرقي القدس

إذا ما أردنا إجراء عملية تقييم للمكاسب والخسائر التي قد تعود إذا ما بقيت مسألة تسوية الأراضي غير محسومة، فإنني أميل إلى كفة التسوية.

وهذا ما تعتقده منظمات حقوق الإنسان العاملة في أوساط عرب شرقي القدس، وهو ما يؤيده أيضاً المستوى المهني في بلدية القدس، لا سيما مهندس البلدية وعناصره، إلى جانب وزير شؤون القدس «رافي إيتان»، الذي تهيأ لإصدار قرار بذلك بعد أن فحص الإمكانيات العملية عام 2008، وهي محاولة أحبطها المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى جميع هذه الجهات، فإن حركات سياسية يهودية ناشطة في القدس، تدعم فكرة التسوية من أجل بسط السيادة اليهودية على جميع أجزاء مدينة القدس.

الخلاصة: أجد نفسي ملزماً بإيراد فقرات مهمة خاصة بهذه المسألة من الخطة الهيكلية للقدس 2000، التقرير رقم 4، ص135، الذي أعده الفريق المكلف برئاسة «موشيه كوهين» بقوله: «المشكلة الأكثر صعوبة في شرقي القدس تتمثل في غياب تسوية حقيقية لمسألة ملكية الأراضي، إلى جانب ما يرتبط بها من سياسات تتخذها أطراف فلسطينية، سياسية وجنائية، أدى إلى انتشار هائل في البناء غير القانوني، وسيطرة كبيرة على أراضي ذات ملكية خاصة، ومن أجل الوصول إلى حل لهذه المعضلة يجب إقامة جهاز قانوني خاص في بلدية القدس، من أجل تسوية الموضوع، بالتعاون مع وزارة القضاء، وبتمويل حكومي كامل».

عوائق إضافية أمام البناء في شرقي القدس

بجانب الصعوبات المتسببة بإعاقة البناء اليهودي في شرقي القدس، لا سيما غياب تسوية للأراضي فيها، فإن هناك عدداً من العوائق والعقبات الإضافية، التي أدت حتى كتابة هذه السطور إلى حدوث انهيار حقيقي في أعمال البناء والتخطيط في تلك المناطق، ومنها[80]:

أولاً: غياب التخطيط البنائي

حتى عام 1983، امتنعت إسرائيل عن إجراء التخطيط المنظم في المناطق التي ضمتها إليها عقب حرب العام 1967.

وعلى هذه الخلفية، لم يتم إقرار الخطة الهيكلية وباقي الخطط التفصيلية في تلك المناطق، إلا وفق البند 78، حسب قانون التخطيط والبناء.

وفي غياب هذه الخطة، فقد جرى البناء طوال السنوات الماضية بدون تخطيط نظامي، وحسب احتياجات الجمهور، ومن أجل ملاحقة التضخم السكاني الحاصل في شرقي القدس.

اليوم اختلف الوضع كثيراً، حيث يجري البناء في شرقي القدس في غالبية المناطق، على أساس 20 خطة إسكانية، خلال السنوات الـ25 الماضية.

ثانياً: مناطق مقلصة جداً لأغراض البناء

في حزيران/يونيو 1967، بدأت «إسرائيل» تطبيق سيطرتها على مدينة القدس، بعد أن قامت بضم أجزاء واسعة من حدودها الشرقية، والجنوبية، والشمالية، إلى مناطقها ذات السيادة الإسرائيلية.

80) قائمة العوائق هذه جاءت على أساس المصادر التالية: تقرير الخطة الهيكلية القدس 2000، ص132، آب /أغسطس 2004، تقرير مدينة السلام، كانون أول /ديسمبر 2004، استطلاع الخدمات البلدية الذي أجراه «يسرائيل كمحي»، بين عامي 1983-1991، إصدار معهد القدس لأبحاث إسرائيل، غوستاس فاينر، مركز القدس لأبحاث الدولة، 2003، سياسة تدميرية: هدم المنازل في شرقي القدس..المعطيات والتبعات، مائير مرغليت، أيلول /سبتمبر 2004، وضع التخطيط في القدس، 1987، ص8-14.

ومنذ ذلك الوقت، قام الفلسطينيون ببناء عشرات آلاف الوحدات السكنية، على مساحة تقدر بـ24.8 كيلومتر مربع، بنسبة تقدر بـ30% من مساحة القدس شرقي تقريباً، وبقي تقريباً ما نسبته 40% من مساحتها منطقة مفتوحة طبيعية، وجاءت هذه التقديرات للاستجابة لمطالب ديموغرافية، للاحتفاظ بأغلبية يهودية في القدس.

في نهاية الأمر، كان يمكن البناء على مساحة تقدر بـ13 ألف دونم، من أراضي شرقي القدس، واليوم تغير الوضع بصورة دراماتيكية: فقد أقرت الخطة الهيكلية التي صادقت عليها اللجنة المحلية زيادة للأراضي المبني عليها بنسبة 20% في الوسط العربي. وحسب الخطة التي قدمت من قبل اللجنة اللوائية، فقد جاء النمو في المناطق المبنية بنسبة 34%، بحيث جاءت المساحة الإجمالية للبناء في الوسط العربي في مدينة القدس لتصل إلى 17400 دونمٍ.

ثالثاً: عدم تلبية احتياجات الجمهور

يمنح قانون التخطيط والبناء للسلطات المحلية القيام بأي خطوات من شأنها تلبية احتياجات الجمهور في أعمال البناء والتوسع، مثل افتتاح الطرق الجديدة، حدائق عامة، مؤسسات رسمية، على مساحة تصل تقريباً إلى 40% من الأراضي العامة، وقد صادق القانون على خطة تفصيلية بهذا الخصوص.

لكن الوقائع على الأرض تجعل جزءًا من سكان شرقي القدس العرب يزعمون أنه في إطار تطبيق السلطات لتلك الخطة، فإن بلدية القدس قامت منذ العام 1992 بتنفيذ العديد من الأعمال والمشاريع فقط للأحياء اليهودية.

رابعاً: طبيعة البناء

في مناطق عديدة من شرقي القدس، خاصة في جنوبها، فإن طبيعة البناء المقام هناك ما زال «قروياً»، وجزء أساسي من السكان ما زال يواجه صعوبة حقيقية في التأقلم مع المشاريع الإسكانية الجديدة التي تقام وفق النموذج الحديث، لا سيما فيما يتعلق بالطبقات العالية.

مقابل ذلك، فإن مناطق شمال القدس تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في المباني العالية، ويمكن مشاهدة العديد من هذه المباني المرتفعة.

خامساً: نسب البناء المنخفضة

حتى فترة متأخرة من الوقت، كانت نسب البناء المخصصة في شرقي مدينة القدس مقلصة جداً، وفي معظم المنطقة التي تم اقتطاعها للبناء تم البدء بمساحة تقدر بين 35-75% فقط، فيما ارتفعت النسبة في مناطق غرب المدينة بنسبة تراوحت بين 75-140%.

وجاءت الخطة الهيكلية لتحدث تغييراً انقلابياً في طبيعة الوضع الميداني من أساسه، وتسببت بارتفاع ملموس كبير في نسبة البناء، لكلا التجمعين السكانيين، اليهود والعرب.

سادساً: غياب البنى التحتية

في جزء من الأراضي المخصصة لم يكن هناك بد من خصم نسبة من الأراضي المخصصة للبناء بسبب عدم وجود خدمات بنى تحتية فيها.

مهندس البلدية الرئيس في حينه «أوري بن إيشر»، قدم شهادة واضحة على ذلك بقوله: «هذه المشكلة وضعت «كوابح» قوية أمام التوسع في البناء في القدس، خاصة تنفيذ أعمال البنى التحتية، لا سيما افتتاح المزيد من الطرق العامة[81].

بصورة عامة، فإن النسب المتواضعة من الاستثمارات الإسرائيلية في مجال البنى التحتية والخدمات العامة في شرق المدينة، عمل على وضع المزيد من الصعوبات أمام التوسع في البناء بصورة عملية وواقعية.

81) حول الفوارق الهائلة في خدمات البنى التحتية في الوسطين اليهودي والعربي، يمكن الحديث عن نسب بالآلاف بالمئة! وممن كتب في هذا الموضوع الحساس: موقع حركة حقوق المواطن، مقال «نداف شرغاي»: القدس ليست المشكلة، بل إنها الحل، تقارير مختلفة لبلدية القدس.

استنتاجات وتوصيات

أولاً: رفع معدل البناء في الأحياء القروية في شرق القدس

خلال السنوات الماضية، ونتيجة لعدد من القيود والضوابط، فقد حدث تراجع موضوعي في نسبة البناء العربي، أفقياً ورأسياً، ونتيجة متوقعة لطبيعة البناء القروي فقد زاد ذلك من هذه النسبة المحدودة.

ثانياً: المبادرة إلى تسوية وضع الأراضي في شرقي القدس

من الواضح أن المعدل الحالي للبناء المرتفع داخل حدود الأحياء القروية في شرق القدس، ما زال حتى اللحظة محدوداً ومقيداً، بسبب سلسلة طويلة من العوائق التي يجب إزالتها. والعائق الرئيس الذي يشكل عقبة كأداء أمام تواصل البناء وتوسعه هناك، هو كما بات معروفاً غياب تسوية نهائية لوضع الأراضي في تلك المناطق.

وقد أصبح واضحاً بما فيه الكفاية أن غياب هذه التسويات يمس بمصالح المواطنين والدولة على حد سواء. وهنا يجدر بنا الحديث عن تسوية تستغرق وقتاً طويلاً وجهوداً متواصلة، ينبغي على الحكومة تخصيص موازنة سنوية لها. أكثر من ذلك، نوصي هنا بضرورة أن يشرف على عملية التسوية هذه طاقم مختص مشترك، بمشاركة: بلدية القدس، ومهندس البلدية بشكل خاص، وموظفي وزارة القضاء، وجزء من «دائرة أراضي إسرائيل»، مكتب المدعي العام، دائرة أملاك الغائبين، وزارة الداخلية، ووزارة الإسكان.

لا يغيب عن بالنا في هذه التوصية لفت الأنظار إلى أن هذه العملية الفنية، يجب أن يسبقها إقرار من المستوى السياسي، الحكومة طبعاً، لتنفيذ هذه العملية، من خلال التنسيق الكامل مع المستشار القانوني للحكومة.

ثالثاً: إعادة الاعتبار للمناطق الخضراء كمناطق مفتوحة

يتوجب على اللجنة اللوائية في هذه الحالة أن تعود إلى سابق عهدها، بعد أن تم اقتطاعها لتتحول إلى مناطق إسكانية للعرب في شرقي القدس، كمناطق خضراء مفتوحة. وكما ورد في تقارير رسمية سابقة، يجب المضي قدماً في عملية تخطيط المناطق الخضراء التي حُوّل جزء منها إلى مناطق بناء، لا سيما تلك التي باتت مناطق محاذية بين الأحياء العربية داخل الحدود القانونية لمدينة القدس، وبين الأحياء العربية الموجودة خارج حدودها.

وهنا يمكن ملاحظة تطورات بعيدة المدى لهذه التغيرات على مستقبل مدينة القدس، وعلى إمكانية المحافظة على المدينة موحدة كاملة، وللحيلولة دون تقسيمها[82].

---

82) أجرى معهد «إديلسون للدراسات الإستراتيجية» مسحاً في أوساط الإسرائيليين طرح السؤال التالي: «من الذي ينبغي أن يملك الحق

رابعاً: وضع حد للهجرة السلبية

تبدو الأمور في مدينة القدس من ناحية الهجرة السلبية لسكانها اليهود آخذة في الازدياد رويداً رويداً، ما يستدعي إدارة «النزاع الديموغرافي» للحفاظ على الأغلبية اليهودية في القدس، من خلال وضع حد نهائي لهذه الظاهرة السلبية من جهة، ومن جهة أخرى تحفيز جذب اليهود إليها.

في هذا الإطار تم الشروع بعدد من الخطوات، سواء من قبل مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، أو من قبل معهد القدس لأبحاث «إسرائيل»، أو من خلال مؤسسات رسمية حكومية[83].

وهنا تبدو الخطوات المطلوب تنفيذها لمواجهة مثل هذه الظاهرة، سياسية بالدرجة الأولى، ومن أهمها إفساح المجال لاقتطاع المزيد من مساحات الأراضي لأغراض البناء، والسماح بإقامة البناء «المكتظ»، وبناء آلاف الشقق السكنية، إلى جانب توسيع مجالات الاستثمار والعمل في مدينة القدس.بدون ذلك، ستبقى الخطط حبراً على ورق، ولن يطرأ تغير ملموس في الميزان الديموغرافي السلبي، الذي يؤثر بدوره في الأغلبية اليهودية في القدس بشكل خطير.

خامساً: فحص توجهات سكان القدس العرب على المدى البعيد

يجب الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغير ميزان الهجرة الحالي داخل مدينة القدس، ففي الماضي كان ميزان الهجرة للسكان العرب سلبياً، في ضوء هجرة آلاف السكان من مناطق الأرياف، خارج حدود المدينة القانونية.

اليوم يبدو الوضع مغايراً كلياً، وفي ضوء إقامة الجدار العازل، فإن هناك عشرات الآلاف من عرب القدس عادوا إلى المدينة، حتى لا يخسروا موقفهم القانوني، وحصولهم على الامتيازات والحقوق المختلفة التي تمنح لهم.

وفي مرحلة زمنية ما، من المتوقع أن يحصل استقرار مؤقت في ميزان الهجرة السكاني، وليس مستبعداً

بتقرير مستقبل القدس؟» جاءت الإجابات على النحو التالي: رئيس الوزراء 5%، الكنيست والحكومة 11%، اليهود فقط 29%، كافة مواطني دولة إسرائيل 31%، كافة يهود الشتات 14%. المترجم

83) طرح مؤتمر هرتسيليا السنوي في إسرائيل معضلة أطلق عليها «استمرارية الوجود اليهودي في القدس»، ومن التدابير التي جرى اتخاذها في هذا السياق: أ- الديموغرافيا: حيث يوجد نواح سلبية مختلفة في هذه المسألة، على اعتبار أن الأغلبية اليهودية ستتآكل في المرحلة القادمة، حتى البتّ في الوضع النهائي للقدس، ب- المجتمع والاقتصاد: فالقدس هي أفقر المدن في «إسرائيل»، وهي ربما تكون حقيقة غريبة بعض الشيء، مع أنها المدينة التي بات يرحل عنها الأغنياء ويبقى فيها الفقراء، وهو ما يتسبب في نمو شريحة سكانية فقيرة، وهذا أمر بالغ الخطورة على توازنها، ت- السياحة: فأوضاعها غير مستقرة في المدينة، وبالتالي تؤثر في توظيف السكان فيها، ث-الأمن: لاسيما أن القدس هي إحدى المدن الأكثر تأثراً بالعمل الفدائي، برغم أن الجدار العازل ساهم في تحسين الوضع الأمني، ج- الصورة: يرى أغلب الإسرائيليين أن القدس مدينة ضعيفة. الجدير بالذكر أن هذا المؤتمر تؤخذ توصياته على أنها مشاريع قرارات ينبغي تنفيذها من قبل جهات الاختصاص. المترجم

أن يستقر الوضع كما هو عليه الحال في بعض المدن الكبرى داخل إسرائيل، بحيث يبدو عدد المغادرين متساوياً إلى حد بعيد مع عدد الداخلين إلى المدينة، مقدراً بعدة آلاف متناثرة، كما يحصل حالياً مع يهود مدينة القدس.

الخلاصة من ذلك، أن المخطط السكاني للعرب في مدينة القدس يجب أن يؤسس على فرضية مفادها أنه ليس بالضرورة أن كل عربي يولد في القدس أن يبقى فيها إلى الأبد!

المخطط البنائي للعرب في مدينة القدس يجب حتماً أن يأخذ في الحسبان نسبة معينة قابلة للهجرة وترك المدينة، ونسبة أخرى يمكن أن تندرج في إطار تبادل السكان، كما هو حاصل في مدن أخرى في «إسرائيل» والعالم.

ملاحق الدراسة [84]

ملحق تعريفي بأهم مستوطنات القدس المحتلة

1- **مستوطنة آدم:** أقيمت بصورة غير شرعية في 1983/7/5 وأعلنت رسمياً في الحادي عشر من أبريل / نيسان 1984، وصودق على إقامتها في 1984/5/14، تقع في الشمال الشرقي من القدس، على بعد 3 كلم إلى الشمال من مستوطنة «عانتوت»، ويتم التخطيط لأن تصبح ضاحية سكانية تابعة للقدس، بلغ عد سكانها عام 1984، 28 مستوطناً بينما ارتفع إلى 300 مستوطن نهاية عام 1991، وتعتبر مستوطنة تعاونية تابعة لحركة غوش إيمونيم، يعود اسمها إلى الجنرال «يوكتئيل آدم» الذي قُتل في بلدة الداحور على أيدي الفدائيين الفلسطينيين إبان غزو «إسرائيل» للبنان عام 1982.

2- **التلة الفرنسية (جفعات شابيرا):** أقيمت عام 1969 باعتبارها ضاحية سكنية داخل الحدود البلدية لمدينة القدس في إطار ما يسمى «القدس الكبرى»، تقع على أراضي لفتا على طريق القدس – رام الله بين مستوطنتي «عناتوت» والجامعة العبرية شرقي جبل سكوبس، وأرضها ملك للفلسطينيين وللدير اللاتيني والحكومة الأردنية، وأقيمت على مساحة 1500 دونمٍ من أراضي لفتا والقرى المجاورة، وبلغ عدد وحداتها السكنية 5000 وحدة، وعدد سكانها عام 1980 حوالي 9000 مستوطنٍ، وارتفع لـ12000 مستوطن خلال الربع الأول من عام 1991، ومن المخطط أن تستوعب 20 ألفاً.

3- **الجامعة العبرية:** أقيمت في إطار «القدس الكبرى» باعتبارها ضاحية سكنية عام 1969 مساحتها 740 دونماً، وعدد مستوطنيها 2500، وتقع داخل الحدود البلدية لمدينة القدس على أراضي لفتا وجبل سكوبس، يوجد فيها مستشفى الجامعة العبرية و35 مبنى ضخماً ذات صفات أمنية محددة، بالإضافة للجامعة العبرية.

4- **الحي اليهودي:** أقيم داخل الحدود البلدية لمدينة القدس «القدس داخل الأسوار»، وبعد حرب عام 1967 قامت السلطات الإسرائيلية بتشريد سكان الأحياء العربية البالغ عددهم 6500

84) هذه الملاحق من إعداد المترجم

نسمة لإقامة الحي اليهودي بعد هدم المنازل، مساحتها 116 دونماً لاستيعاب 3000 مستوطنة، و2000 طالبٍ متديّنٍ.

5- **أورسيمح**: حي سكني يقع غربي «ديفغ هتواره وشاسن»، أقيم عام 1990، ويقع فيما يسمى «القدس الكبرى»، بلغ عدد مستوطنيه 1000 عائلة.

6- أرموت هلتسيف: أقيمت على أراضي جبل المكبر وصور باهر ضمن ما يسمى «القدس الكبرى»، مساحتها 5000 دونمٍ، وعدد سكانها أواخر 1990، 5000 عائلة.

7- **ايلي ديفيد (نوكديم)**: أقيمت في 1982/8/8 على طريق القدس الخليل، واشتملت على 20 وحدة سكنية دائمة وعشرات الوحدات السكنية المؤقتة سنة 1991، وبلغ عدد سكانها عام 1982 حوالي 90 مستوطناً، ارتفع ليصبح 200 مستوطنٍ، ومن المخطط أن تستوعب 300 عائلة، وهي مستوطنة تعاونية تعتمد اقتصادياً على الصناعة والسياحة.

8- **بسجات زئيف**: شرع في العمل بإقامتها عام 1982، تعتبر في إطار ما يسمى «القدس الكبرى»، أقيمت على أراضي بيت حنينا وشعفاط وحزما، تبلغ مساحة الأراضي المصادرة 3800 دونمٍ، وعدد سكانها 30 ألف نسمة ويبلغ عدد وحداتها السكنية، 12000 وحدة.

9- **بسجات أومر**: تقع في منطقة حديثة على التلّة الفرنسية ضمن إطار «القدس الكبرى»، ويخطط لها أن تضم 5000 وحدة سكنية.

10- **نكواع أومر**: خطط لإقامتها عام 1969 في إطار «القدس الكبرى»، تقع على أراضي قريتي رافيده وتقوع، وأقيمت على 3000 دونمٍ من الأراضي المصادرة، توسعت حتى بلغت 6000 دونمٍ، بلغ عدد سكانها 240 مستوطناً مطلع عام 1985، وبلغ عدد المستوطنين 500 مستوطناً عام 1991.

11- **تلبيوت الشرقية (تلبيوت مزراحي)**: أقيمت على أرض صور باهر عام 1973 والتي قامت حكومة الاحتلال بمصادرة أراضيها البالغة 2240 دونماً عام 1970، وتبلغ مساحتها 1071 دونماً، وعدد مستوطنيها 4500، وعدد وحداتها السكنية 1184 وحدة سكنية.

12- **تسفون يروشلايم (النبي يعقوب الجنوبية)**: أقيمت عام 1982 وأعلن بأنها ستتحول إلى مدينة

في وقت لاحق، وستضم ثلاثة أحياء سكنية استيطانية رئيسة، تبلغ مساحتها 446 دونماً من الأراضي المصادرة من قرى عناتا وشعفاط وبيت حنينا، يخطط لأن تضم 12000 وحدة سكنية، وتستوعب 12000 عائلة، وتحتوي سوقاً تجارية ضخمة ومؤسسات بلدية وفنادق ومراكز رياضية.

13- **تلة الطائرة (جفعات هتموس)**: أقيمت عام 1991 ضمن ما يسمى «القدس الكبرى» قرب قرية بيت صفافا، على تلّة الطائرة الواقعة غربي مستوطنة جيلو على السفوح الشمالية القريبة لجبل المكبر.

14- **جبعون حداشاه (متسبية جبعون)**: دشنت رسمياً في 1980/7/27 وأصبحت مستوطنة دائمة، وتقع على أراضي قرى الجيب وبدو وبيت أجزا على بعد 10 كلم شمال غرب القدس، وأقيمت في البداية على مساحة 80 دونماً ثم توسعت حتى وصلت 900 دونمٍ من الأراضي المصادرة، وبلغ عدد وحداتها السكنية 100 وحدة سكنية أواخر عام 1991، وهي عبارة عن مستوطنة تعاونية من فئة اليشوف.

15- **هارجيلو (روتس جيلو)**: أقيمت عام 1976 كامتداد لمستوطنة «جيلو» على أراضي منطقة جبل الرأس على موقع عسكري سابق للجيش الأردني، وأقيمت لتكون ضاحية سكانية في إطار «القدس الكبرى» عام 1973، تقع على الأراضي التابعة لأهالي بيت جالا وقريتي بيت صفافا وشرفات، تم مصادرة أراضيها عام 1970، وصادرت الحكومة 2700 دونمٍ من أراضي القرى المجاورة، وبلغت مساحتها 2743 دونماً، وبلغ عدد سكانها 30200 أواخر عام 1990، وبني 4400 وحدة سكنية، ومن المخطط أن تتحول إلى أكبر تجمّع استيطاني في منطقة القدس.

16- **جبعات زئيف (جبعون)**: أقيمت كنقطة ناحال داخل معسكر لحرس الحدود الإسرائيلي أواخر عام 1975، تقع على أراضي قرى بدو والجيب وبيت أجزا على بعد 10 كم، وتبلغ مساحتها 1550 دونماً من الأراضي المصادرة من القرى عام 1997، وبلغ عدد وحداتها السكانية 650 وحدة عام 1983، ثم ارتفع ليصل 1200 عام 1986، ثم ارتفعت عام 1991 لتصل إلى 4000 وحدة سكنية.

17- **جفعات همقتار:** أقيمت عام 1973 لتكون ضاحية سكنية في «القدس الكبرى» على أراضي قرية لفتا وأراضي تل الذخيرة في منطقة الشيخ جراح على طريق القدس – رام الله، تسيطر على 3500 دونمٍ من أراضي الشيخ جراح ولفتا، وصل عدد وحداتها السكنية إلى 500 وحدة أواسط عام 1990، وهي مستوطنة سكنية.

18- **جبعات هارادر:** أقيمت عام 1985، تقع في الشمال الغربي من القدس على أراضي قرية قَطَنَة وتضم 700 وحدة سكنية و1200 عائلة.

19- **رامت كدرون (متسبية يهودا):** أقيمت عام 1984، تقع على أراضي قرية جنوب شرق القدس، وتبلغ مساحتها 1000 دونمٍ من الأراضي المصادرة لقرية العبيدية، ويخطط لأن تضم 2000 وحدة سكنية و2000 عائلة.

20- **رومات هداسا:** تقرّر إقامتها كحي استيطاني للمهاجرين الجدد في النصف الأول من عام 1991 قرب مستشفى هداسا في القدس.

21- **رامات أشكول:** أقيمت كضاحية سكنية داخل الحدود البلدية لمدينة القدس في عام 1968، على أراضي قريتي لفتا وشعفاط اللتين صودرتا عام 1968، وبلغت مساحة الأراضي المصادرة 3345 دونماً، وتبلغ مساحتها 397 دونماً، وعدد سكانها 6600 مستوطنٍ و2200 وحدة سكنية سنة 1993، وخُطط لأن تكون أحد أكبر أحياء القدس، وتستوعب أكثر من 20 ألف مستوطنٍ، وأكثر من 5000 وحدة سكنية.

22- **راموت (النبي صموئيل):** أقيمت كضاحية سكانية داخل الحدود البلدية للقدس وضمن إطار «القدس الكبرى» عام 1973، تقع على أراضي بيت إكسا وبيت حنينا شمال غرب القدس، تقارب مساحتها 30.000 دونمٍ، وتربط بين شرق القدس وغربها، صودرت من الممتلكات الفلسطينية، ودمر100 منزل لغرض بنائها، بلغ عدد وحداتها السكنية 1500 وحدة عام 1980، وازدادت لتصل إلى 8200 وحدة و30 ألف مستوطن أواخر عام 1990.

23- **سانهدريا مورحيفت:** أقيمت كضاحية سكنية في إطار خطة «القدس الكبرى» عام 1973، تقع على أراضي قريتي شعفاط ولفتا داخل الحدود البلدية لمدينة القدس إلى الشمال الشرقي

منها ، ارتفع عدد وحداتها السكانية بين عامي 1980–1990 من 300-1000 وحدة ، وارتفع سكانها من 1000 مستوطن إلى 3200 مستوطنٍ بين عامي 1980–1987 ، وإلى 4500 مستوطنٍ في الربع الأول من عام 1990 ، وهي مستوطنة سكنية.

24- **عطاروت:** أقيمت لتكون منطقة صناعية داخل الحدود البلدية للقدس عام 1970 ، على أراضي قلنديا وبيت حنينا والرام ، وخصص لها مساحة 1500 دونمٍ ، وهي عبارة عن مركز صناعي يضم أكثر من 60 مصنعاً مختلفاً لأدوات التدفئة والبيوت الجاهزة وغيرها.

25- **عنتوت (علمون):** أقيمت بتاريخ 1985/1/9 ، تقع في شرق القدس ، تغطي مساحة 3500 دونمٍ من أراضي شعفاط وعناتا وركبة السور وأرجوب الخروب ، وازداد عدد وحداتها السكنية بين عامي 1982–1986 من 5 وحدات إلى 45 وحدة سكانية و400 وحدة صيف عام 1990 ، وفي أواخر عام 1991 وصل عدد سكانها إلى 300 مستوطنٍ ، بينما كان 100 مستوطنٍ عام 1984.

26- **كيدار (نيئوت أدوميم):** أقيمت في 1985/1/9 على أراضي السواحرة وأبو ديس والعبيدية والعيزرية في «القدس الكبرى» ، بلغت المساحة المخصصة لها 2000 دونمٍ ، ووحداتها السكنية 58 وحدة وعدد سكانها 180 مستوطناً سنة 1992 ، ومن المخطط لها أن تستوعب 1600 عائلة.

27- **مفومودعيم:** أقيمت عام 1983 على أراضي منطقة اللطرون شمال غرب القدس على أراضي القرية العربية المدمرة يالو ، وبلغت مساحتها 2800 دونمٍ ، وخطط لها أن تضم 700 وحدة سكنية ، و1600 عائلة ، وتعتبر مستوطنة تجمّع ديني.

28- **ميشور أدوميم:** شُرع في إقامتها كمعسكر عام 1974 ، وقررت الحكومة أن تكون منطقة صناعية متخصصة بالصناعات الثقيلة ، ثم تحولت عام 1977 إلى مستوطنة صناعية دائمة باقتراح من «موشى دايان» وزير الحرب الأسبق في إطار إكمال الطوق الشرقي لما يسمى «القدس الكبرى» ، تقع المستوطنة في الخان الأحمر على طريق القدس أريحا على أراضي قرى العيزرية وأبو ديس والعبيدية وسلوان والعيسوية على بعد حوالي 13 كم إلى الشرق من

القدس، بلغت المساحة الأولية المخصصة لبناء مستوطنات معاليه أدوميم بما فيها المستوطنة الصناعية «ميشور أدونيم» حوالي 70 ألف دونمٍ من الأراضي المصادرة من القرى المذكورة.

وعام 1973 خصص 2000 دونمٍ لإقامة مستوطنة ميشور أدوميم، ثم توسعت لاحقاً لتصل لأكثر من 7000 دونمٍ، وهي مستوطنة صناعية أقامتها حركة غوش أمونيم، ويخطط لها أن تضم 700 مصنع بطاقة استيعابية حوالي 14 ألف عاملٍ.

29- **معاليه أدوميم (أ)**: شرع في إقامتها كمستوطنة دينية في 1979/8/8 وتقرر تحويلها مدينة عام 1992، وأصبحت أول مدينة إسرائيلية في الضفة الغربية، تقع في إطار ما يسمى «القدس الكبرى» على طريق القدس أريحا، على بعد 6 كم إلى الشرق من القدس، من الناحية الشرقية لقرية أبو ديس على أراضي قرى العيزرية وأبو ديس وجبل الطور والخان الأحمر وسلوان وعناتا، وتم ربطها بمنطقة رام الله شمالاً وبيت لحم جنوباً بعد أن صودر 50 ألف دونمٍ لبنائها وتوسيعها، وارتفع عدد سكانها من 5000 مستوطنٍ عام 1982 إلى 16 ألف مستوطن عام 1992، علماً بأن المخطط الهيكلي للمستوطنة كان يقضي باستيعاب 50 ألف مستوطنٍ حتى نهاية عام 1993.

30- **معاليه أدوميم (ب)**: تقرر إقامتها كواحدة من كتلة مستوطنات «معاليه أدوميم» في إطار ما يسمى «القدس الكبرى» عام 1978، وهي مستوطنة سكنية، وخطط لها أن تضم 7000 وحدة سكنية على مقربة من مستوطنتي «معالية أدوميم» وميشورا ادوميم على بعد 10 كم إلى الشمال الشرقي من القدس على تقاطع طريق القدس أريحا على أراضي قرى عناتا وحزما وأبو ديس والعيزرية، وخصص لها مساحة 15 ألف دونم من الأراضي المصادرة من القرى المذكورة، وتقرر إقامتها في «القدس الكبرى» في تشرين ثانٍ/نوفمبر عام 1978، وبوشر العمل بها عام 1979.

31- **نهلات دفنا (معلوت دفنا)**: تعتبر ضاحية سكنية في إطار «القدس الكبرى»، أسست عام 1973 تقع إلى الشمال من القدس على أراضي قرية لفتا وحي الشيخ جراح، ازدادت مساحتها من 270 دونمٍ لتصل إلى 600 دونمٍ، بلغ عدد وحداتها 4200 وحدة سكنية أواسط عام 1990، وعدد سكانها إلى ما يزيد عن 13000 مستوطنٍ في ضواحيها السكنية.

32- **نفي يعقوب:** أقيمت لتعتبر ضاحية سكنية في إطار إحكام الطوق حول القدس عام 1973، تقع إلى الشمال من القدس، بلغت مساحتها 17000 دونمٍ، وعدد وحداتها السكنية المنشأة 5000 وحدة قائمة، و800 قيد الإنشاء، و2000 قيد التخطيط عام 1991، وعدد سكانها 18000 مستوطنٍ في العام نفسه.

33- **جبعات هارادار:** أقيمت عام 1985 وتحولت مستوطنة دائمة عائم 1987 تقع إلى الشمال الغربي من القدس على أراضي قرية قطنة قرب خط الهدنة السابق.

34- **هارادار (ب):** تقع في الشمال من القدس على أراضي بدو وبيت سوريك في قضاء رام الله بالقرب من مستوطنة جبعات هارادار.

35- **قرية داود:** أقيمت عام 1995، غرب باب الخليل في أراضي المنطقة الحرام بهدف دمج قسمي المدينة، شرق القدس مع غرب القدس، تمت مصادرة الأراضي التي أقيمت عليها عام 1995 من أملاك عربية وأملاك الكنيسة.

36- **مستوطنة جبل أبو غنيم:** صدر قرار من الحكومة الإسرائيلية ببنائها في جبل أبو غنيم بشرق القدس عام 1997، فتم بناء 6500 وحدة سكنية لتوطين اليهود فيها، استهدف هذا الفعل طمس عروبة المدينة المقدسة، وإحكام الطوق الاستيطاني حولها وداخلها.

37- **معلوت دفنا:** صودرت الأراضي المقامة عليها المستوطنة في عام 1968 وأسست عام 1973، بلغت مساحتها 389 دونماً، وعدد سكانها 4700، وضمت 1184 وحدة سكنية.

38- **جبعات هماتوس:** أقيمت على أراضي بيت صفافا وبيت جالا، أسست عام 1991، بلغت مساحتها 980 دونماً، والمساحة المبنية 170 دونماً، تمّ بناء 3600 وحدة سكنية عليها.

39- **هار حوماه:** أقيمت على أراضي قرى صور باهر وأم طوبا وبيت ساحور، صودرت الأراضي عام 1990 وأسست المستوطنة عام 1991، بلغت مساحة الأراضي المصادرة 1850 دونماً منها 170 دونماً لبناء المستوطنة، تم بناء 6500 وحدة سكنية.

40- **الحي اليهودي في القدس:** يمتد هذا الحي من الحائط الغربي للمسجد الأقصى حتى دير

اللاتين، والأرض المقام عليها هذا الحي تدخل ضمن الأوقاف الإسلامية، يستوعب 5500 مستوطنٍ ولا يسمح لأي فلسطيني بالشراء والاستئجار والإقامة فيه.

41- **منتزه كندا**: شيدت الحكومة هذا المنتزه الضخم في منطقة اللطرون على القرى الفلسطينية المدمرة: يالو وعمواس وبيت نوبا إلى الجنوب من القدس، أقيمت في البداية على مساحة 150 دونماً، ثم توسعت لتصل 5000 دونمٍ، صودر منها 750 دونماً عام 1975، و400 دونمٍ عام 1976، و250 دونماً عام 1979، وأقيم عليها 300 وحدة سكنية حتى عام 1991، يقطنها 400 مستوطنٍ.

جدول يوضح عمليات الهدم بين سنتي 1991-2003 في شرق القدس

السنة	المنازل المهدومة	السنة	المنازل المهدومة
1991	24	1998	40
1992	23	1999	16
1993	21	2000	11
1994	7	2001	48
1995	14	2002	24
1996	6	2003	83
1997	17	المجموع	334 منزلاً

جدول يبين هدم منازل في شرق القدس بين عامي 2004-2008

السنة	المنازل المهدمة	من فقدوا مأواهم
2004	104	356
2005	94	238
2006	50	160
2007	68	239
2008	14	35
المجموع	330 منزلاً	1028 مقدسياً

جدول يبين استبدال الأسماء العربية بأسماء عبرية في المدينة المقدسة

الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد	الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد
طريق سليمان القانوني باني سور القدس	شارع المظليين	تل الشرفة أو المشارف	جبعات هفتار
باب المغاربة نسبة إلى عرب المغرب من شمال أفريقيا	رحوب بيتي محسي	طريق الواد من باب العمود إلى باب السلسلة	رحوب هكاي
حارة الشرف داخل السور	مسقاف لداخ	سوق الحصر داخل السور	حباد
عقبة درويش – داخل السور	حبر حييم	عقبة اغنيم داخل السور	شونية هالكوت
طريق الفرير داخل السور	هآحيم	طريق المجاهدين داخل السور	ديرخ شاعر خيرؤت
الهضبة الفرنسية	حي شابيرا	ساحة باب الخليل	ميدان عودة صهيون
عقبة ابو مدين بين حائط البراق والحي اليهودي	عقبة يهودا هاليفي		

جدول يبين تطور سكان القدس في سنوات مختارة

عن كتاب الإحصاء السنوي للقدس 2004

السنة	العدد بالآلاف			النسبة المئوية	
	فلسطينيون	يهود	المجموع	فلسطينيون	يهود
1967	68.6	197.7	266.3	25.8	74.2
1980	114.8	292.3	407.1	28.2	71.6
1985	130.0	327.7	457.7	28.4	71.6
1995	181.8	420.9	602.7	30.2	69.8
2002	221.9	458.6	680.4	32.6	67.4
2004	237.1	469.3	706.4	33.6	66.4

جدول لتوزيع سكان القدس الفلسطينيين حسب الأحياء والمساحة عام 2003

اسم الحي	عدد السكان (آلاف)	المساحة (دونم)	عدد الأسر (بالألف)
البلدة القديمة	33.3	741	6.04
كفر عقب	11.1	5768	2.16
بيت حنينا	22.7	11420	4.31
شعفاط	32.4	4276	6.37
العيساوية، وادي الجوز، الطور	39.1	4162	7.45
الشيخ جراح، باب الساهرة	9.4	1521	1.77
سلوان، راس العمود، الثوري	41.9	3646	8.60
عرب السواحرة، المكبر، صور باهر، بيت صفافا	33.8	22964	6.30
المجموع	223.7	54498	43.0

جدول يوضح خطط البناء الاستيطاني منذ مؤتمر أنابوليس 2007

الحي	وحدات السكن
الجهة الغربية من حي تَلّبيوت الشرقية	440
جبل أبو غنيم (هار حوما) المرحلة الثانية	2,653
شرق بِسّجات زِئيف	233
شرق بِسّجات زِئيف	252
شرق-وسط بِسّجات زِئيف	274
حي تَلّبيوت الشرقية– أرمون هنتسيب	180
رَموت	180
رموت (پولين)	158
غيلو	فندقة وسكن
المجموع	4,370

جدول خطط تكثيف المستوطنات في قلب أحياء القدس خلال عامي 2007-2008

الحي	وصف الموقع
سلوان و وادي الحلوة	- 11 أسرة من المستوطنين شغلوا أربعة مباني سكن - اثنين في سلوان واثنين في وادي الحلوة
رأس العامود	- 60 وحدة سكن - بدأ العمل بالمرحلة الثانية من بناء «مَعَليه زيتيم» - تنفذ أعمال البناء شركة «قْدوميم 3000» بإدارة المتعهد نحْمان زولْدان
الشيخ جراح	- 200 وحدة سكن - خطة بناء مدينية رقم 12705 - يقتضي التنفيذ هدم المباني الفلسطينِية القائمة في الموقع - في 26 حزيران 2007 فتح ملف المخطط - لم يصدق بعد على خطة البناء المدينية
أبو ديس	- 220 وحدة سكن - خطة بناء مدينة 7659 - صدّقت عليها اللجنة المحلية في أيار/ مايو 2005، بما في ذلك تغيير نوع الاستخدام: من أرض لمشهد بانورامي مكشوف إلى قطعة للسكن. أحيلت إلى اللجنة اللوائية.
الإجمالي	491 وحدة سكن جديدة

عدد وحدات السكن والمساحة المطلوبة للوحدات السكنية في القدس بين 2005 –2020

السنة	عدد السكان (آلاف)	المساحة المخصصة للفرد ($م^2$)	متوسط عدد أفراد الأسرة	معدل مساحة الشقة ($م^2$)	وحدات السكن المطلوبة	مساحة البناء المطلوبة ($م^2$)	مساحة الأرض المطلوبة للسكن (دونم)
2005	245	15	5.1	74	48039	35548	12009بمعدل كثافة 4وحدات /دونم
2010	278	20	4.8	96	57916	55560	14479بمعدل أربع وحدات /دونم
2015	324	22	4	101	70435	71139	15652بمعدل أربع وحدات/دونم
2020	375	25	4.5	112	83333	93333	16666 بمعدل خمس وحدات/دونم

شكل يبين محدودية الأراضي المخصصة للبناء في القدس الشرقية

مساحة «القدس الكبرى» 124,000 دونم

مساحة شرقي القدس 70,000 دونم / مساحة غربي القدس 54,000 دونم

مجموع مساحة أراضي الفلسطينيين شرقي القدس 46,000 دونم / أراض ضمت لأحياء يهودية 24,000 دونم

أراضٍ منظمة 25,000 دونم / أراضٍ غير منظمة 21,000 دونمٍ

أراضي خضراء ومبانٍ عامة وطرق ...الخ 16,000 دونم / أراضٍ مخصصة للبناء 9,000 دونم

%37 من الأراضي المنظمة / %17 منها في مدينة القدس القديمة / %7.25 من مساحة «القدس الكبرى»

جدول يوضح القدرة الاستيعابية من الوحدات السكنية في المخططات الهيكلية في أحياء القدس العربية

اسم الحي	استيعاب نظري	استيعاب ممكن
كفر عقب	4520	2500
شعفاط بيت حنينا	12000	6860
شمال بيت حنينا	3948	
جنوب بيت حنينا	3168	
شعفاط	4884	
بيت حنينا/الطبل	1500	1500
عناتا	1100	900
العيساوية	1500	670
الشيخ جراح/باب الساهرة	1900	800
وادي الجوز/ مخططان	550	100
ش. صلاح الدين	1000	450
البلدة القديمة	4870	
جبل الزيتون	150	50
الطور/مخططان	950	170
الصوانة	450	95
الشياح	1170	350
راس العمود	1800	600
سلوان	1200	115

الثوري	1500	150
جبل المكبر	250	125
عرب السواحرة	1900	750
صور باهر	3900	4000
ام طوبا	400	
بيت صفافا هيكلية	4320	3150
بيت صفافا	250	250
بيت صفافا	400	400
بيت صفافا	250	250
بيت صفافا	200	200
بيت صفافا	300	300
بيت صفافا	200	
شرفات	2500	2500
بيت صفافا/ الطنطور	2000	1500
المجموع	47030	23335

المؤلف في سطور: نداف شرغاي

- **باحث إسرائيلي بارز في مركز القدس لشئون الجمهور والدولة**
- **صحفي متخصص في شؤون مدينة القدس.**
- **من مؤلفاته البارزة حول القدس:**

أ- القدس ومخاطر التقسيم، والتعامل مع المشكلة الديموغرافية، 2008.

ب- خطة الوصل بين القدس ومعاليه أدوميم، والخلاف الناشب بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول البناء اليهودي في الشيخ جراح. 2008.

ج- قصة قبر راحيل، 2005.

د- الصراع على الحرم القدسي..اليهود والمسلمون..الدين والسياسة، 1995.

ه- القدس ليست المشكلة، بل هي الحل، 2005.

المترجم في سطور: عدنان أبو عامر

- باحث فلسطيني حاصل على شهادة الدكتوراه حول التطور التاريخي للمقاومة الفلسطينية، من جامعة دمشق.
- يعمل أستاذا للقضية الفلسطينية في جامعات غزة، وباحثاً ومترجماً من اللغة العبرية، لدى عدد من مراكز الأبحاث الفلسطينية والعربية.
- نشر عدداً من الكتب والدراسات حول قضايا ذات صلة بالصراع العربي الإسرائيلي، ومنها: الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة، الجذور التاريخية للصراع على المياه في فلسطين، دور المقاومة في الانسحاب الإسرائيلي من غزة، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي.
- ترجم عدداً من الكتب من اللغة العبرية إلى العربية ومنها: إحداث ثورة في الجيش الإسرائيلي، موسوعة ألف يهودي في التاريخ الحديث، دروس من حرب لبنان الثانية، المخابرات الإسرائيلية..إلى أين؟
- شارك في مؤتمرات علمية في فلسطين وخارجها، وقدم أبحاثاً سياسية وتاريخية.
- نشر عدداً من الدراسات في دوريات سياسية، منها: رؤية قانونية نقدية لوثيقة جنيف، قراءات نقدية في تجربة حكومة حماس، الإسرائيليون ومرحلة ما بعد عرفات، المشروع الإسرائيلي ومؤشرات التراجع، القدرات العسكرية لحركة حماس خلال حرب غزة عام 2008.

التخطيط والأوضاع الديموغرافية والجيوسياسية في القدس

التخطيط والأوضاع الديموغرافية والجيوسياسية في القدس



يعكس هذا الكتاب حجم الاهتمام الإسرائيلي برسم صورة القدس على المستويين الديموغرافي والجيوسياسي حتى عام **2020**م على الأقل. ويبدو واضحًا من خلال العنوان الذي يحمله أن الاحتلال الإسرائيلي لا يتوانى عن تقديم الخطة تلو الأخرى لضمان التفوق الديموغرافي اليهودي على حساب الفلسطينيين في القدس، ولحسم المكانة السياسية للقدس لتكون عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

حجم المعلومات والنقاشات الواردة في الكتاب تدلّ على مسألة غاية في الأهمية، وهي أن الاحتلال الإسرائيلي ممثلاً بحكومته وبرلمانه "الكنيست" حينما قرر في حزيران/يونيو **1967** ضمّ شرق القدس إلى غربها لتكون "القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل"، أتبَع قراره بسيل لم يتوقف إلى اليوم من المشاريع الاستيطانية، والمخططات التهويدية التي نُفِّذت فعليًا من أجل أن تكون القدس "أورشليم اليهودية المقدسة" عاصمة لدولة الاحتلال. ميزانيات، ومخططات، وإجماع سياسي، وتوظيف المحاكم والقوانين لخدمة مشاريع تهويد القدس، وإطلاق يد الجمعيات الاستيطانية، وغير ذلك من مجالات العمل التي تؤكد أن القدس في صميم الاهتمام الإسرائيلي على المستويات كافة، وفي مختلف الظروف. وفي المقابل تقف الأمة العربية والإسلامية، صاحبة الحق الديني والتاريخي بقدسها لا تملك سوى مشاريع الشجب والاستنكار، وهنا يبرز التساؤل: متى تتحول القدس إلى همّ دائم في صميم التفكير والتخطيط والعمل الفعليّ الذي ينقذ القدس من آلة التهويد؟!.

ياسين حمود

مدير عام مؤسسة القدس الدولية

ISBN 978-9953-0-2215-4

AFNAN - +961 7 726951